جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

عنوان:

الاستراتيجية الامريكية لمكافحة التمرد

دراسة في تقرير الدليل الميداني (التمرد ومكافحة التمرد -ماي 2014)

من إعداد الطالب:

- بابزيز أيمن بكير

تحت إشراف الأستاذ:

-أ-د-خميس محمد

لجنة المناقشة:

– الدكتور حشود نورالدين	– جامعة قاصدي مرباح ورقلة	– رئيسا
– الدكتور محمد خميس	– جامعة قاصدي مرباح ورقلة	– مشرفا ومقررا
– الأستاذ بوعافية كمال	– جامعة قاصدي مرباح ورقلة	– مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

مقدمة

عند التعرض لطبيعة النظام الامريكي فإننا نلمس الدور الاساسي للمفكرين ومراكز الفكر وتأثيرها الكبير على السياسات وعمليات صنع القرار على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة العسكرية منها، حيث يؤدون دورا هاما في صنع وانتاج العديد من البرامج والمشاريع الاستراتيجية، ويكمن عملهم في معالجة وتحليل الواقع والتخطيط من أجل المستقبل لإيجاد بدائل وتقليل التهديدات والمخاطر، بما يخدم المصالح ويحقق الأهداف، ويحفظ الامن القومي.

وقد أبرزت العمليات التي جرت مؤخرا في أفغانستان والعراق بالقوة الحاجة إلى إعادة النظر في كيفية محاربة الصراعات غير النظامية، وخاصة عمليات التمرد الرامية إلى إيجاد استراتيجية للتصدي لهذه التهديدات الناشئة. وقد أدى التطرف الديني والتعصب العرقي والاختلالات الاجتماعية والاقتصادية إلى نشوء حركات متعصبة تطالب بتغيير جذري. وتشكل عمليات التمرد والإرهاب الذي يرافقها تحديات معقدة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتتحدى المحاولات العسكرية لقمعها أو هزيمتها. إن عدم وجود نهج متكامل ومتعدد الأبعاد لهذه التهديدات الجديدة يؤدي في كثير من الأحيان إلى الارتباك والردود المفككة والمناقشات الشائكة[1].

ويمكن القول إن جيش الولايات المتحدة هو أفضل قوة لمكافحة التمرد في العالم اليوم. ولكن إذا كان هذا صحيحا، فمن غير المألوف للغاية في السياق التاريخي. وفي معظم تاريخها، كانت الولايات المتحدة متواضعة في مثل هذه الأنشطة، وربما كانت هناك بعض الاستثناءات في أوائل القرن العشرين. ولكن معظم تاريخ الولايات المتحدة بما في ذلك الحروب الهندية في القرن التاسع عشر، فضلا عن تجارب فيتنام وما بعد فيتنام في الآونة الأخيرة –والسنوات الأربع الأولى من حرب العراق وأول 4 أو 5 سنوات من الصراع في أفغانستان –قد أثبتت عدم الكفاءة الأمريكية في هذا المجال من الحرب[2].

[1] Scott Moore ،The Basics of Counterinsurgency،**small wars journal**, 2009, p1.
[2] Michael O'Hanlon, **America's History of Counterinsurgency**, Counterinsurgency and Pakistan Paper Series، The Brookings Institution, Washington.p1.

وفي غياب الرؤية الاستراتيجية الكبرى، لن يتوافر للولايات المتحدة معيار للحكم على الصراعات والأزمات. ومن ثم لا يمكن تقويم القرارات السياسية بشكل واف مالم يتم أولا بناء إطار لتوجيه السياسيات وتحديد الأولويات؛ لأن عدم وجود هذا الإطار سوف يزيد من صعوبة التمييز بين القضايا المهمة وغير المهمة، وبين التهديدات الأكثر خطورة والأقل خطورة[1]. لهذا تسعى الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على ريادتها وهيبتها ومصالحها الاستراتيجية بشكل مستمر من خلال بناء إطار نظري تنطلق منه في القضاء على هذه التهديدات الجديدة، المتمثلة في حركات التمرد والمتمردين في العالم.

وقد نُشرت العديد من المنشورات والدراسات والوثائق من قبل مراكز الفكر الامريكية لتحليل الظاهرة وتفكيكها؛ واستخلاص الدروس والعبر، لمعرفة كيفية التعامل معها. وتمثل هذه الدراسات والوثائق مرجعا هاما لمعرفة العقيدة العسكرية الأمريكية ومختلف استراتيجياتها، وكيفية تعاملها مع البيئات الأمنية المعقدة ومختلف القضايا. بما فيها قضايا الإرهاب والتمرد.

ومن بين أهم وثائق الإدارة الامريكية التي تناولت موضوع التمرد (وثيقة الدليل الميداني لمكافحة التمرد FM3-24). جاءت هذه الوثيقة لتسد ثغرة هامة في العقيدة العسكرية الأمريكية في مكافحة التمرد، خاصة بعد عجز الجيش الأمريكي في القضاء على المتمردين بأفغانستان والعراق، وقبلها في أفغانستان وتفاقم الخسائر، وتمدد فترة الحرب. مع تزايد وتعاظم التهديدات والمخاطر.

وقد حاولنا في بحثنا هذا تحليل مضمون الوثيقة من أجل معرفة محتواها ومضمونها.

- أهمية الدراسة:

1) انتشار الموضوع في الفترة الأخيرة على المستوى الأكاديمي من خلال الكثير من التحليلات والكتب والوثائق، وعلى المستوى الاعلامي من خلال البرامج التلفزيونية.

[1] الزبيدي نصير مطر، **دور الأجهزة الاستخباراتية الامريكية في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي**.ط1.مكتب السودان، الخرطوم. 2013، ص115.

2) تناول الموضوع من قبل الدول والحكومات من أجل الوقاية منه أو معالجته بعد تزايد التهديد وتعاظمه وتمدده.

- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. توضيح مفهومي التمرد ومكافحة التمرد
2. الكشف عن أهم الوسائل والاساليب التي تناولتها الوثيقة في مكافحة التمرد
3. الكشف عن توجه الادارة الأمريكية في معالجة التمرد.

- اسباب اختيار الموضوع:

1. حكم التخصص والميل لهذا النوع من المواضيع الأمنية.
2. انتشار التمرد في المناطق العربية بكثرة في الآونة الأخير على غيره من مناطق العالم.
3. التمكن من استخدام أداة بحثية.

- الدراسات السابقة:

1. دراسة الدكتور محمد خميس سيناريوهات البيئة الأمنية للولايات المتحدة الامريكية – دراسة تحليل محتوى تقرير النشرية الرباعية للدفاع لسنة 2010. حيث هدف الى تحليل مضمون النشرية، من خلال الاعتماد على الإطار النظري لبناء السيناريوهات؛ وقد خلصت الدراسة استنتاجات تمثلت في: 1–مجموعة الاتجاهات التي سوف تشكل البيئة الأمنية الامريكية في المستقبل. 2–وأشار الى ان أهمية النشريات الرباعية تكمن في أنها إشارات منبهة للمستقبل وتساعد صانع القرار الأمريكي.

- إشكالية الدراسة وفروضها:

1. إشكالية الدراسة:

من خلال حجم الدراسات والوثائق الكثيرة في مجال التمرد ومكافحته، يتبين لنا بأنه من أبرز اهتمامات الإدارة الأمريكية في الآونة الأخيرة، باعتباره المهدد الأول لأمنها القومي سواء داخل الولايات المتحدة؛ وما يقع من تفجيرات. أو على المستوى الخارجي من تهديد لمصالحها الاستراتيجية. ومن أجل معرفة محتوى الوثيقة تبرز لنا الإشكالية التالية:

كيف عالجت الوثيقة عمليات التمرد؟

2. ولمعالجة هذه الإشكالية اقترحنا الفرضية التالية:

البيئة الأمنية بيئة معقدة وبها الكثير من المخاطر والتهديدات لهذا سوف تنتهج الإدارة العسكرية النهج العسكري من خلال القوة العسكرية الصلبة والمباشرة.

- منهج الدراسة وأدواته:

1. أداة تحليل المضمون: التحليل الكمي والكيفي لمحتوى الوثيقة وتقسيمها إلى وحدات وفئات مع العمليات الإحصائية وتفسيرها.
2. المسح التاريخي: عرض الأحداث والوقائع التاريخية والتي جرت فيها عمليات التمرد وعمليات مكافحة التمرد.
3. المنهج الوصفي: وصف بيئة التمرد والتهديدات الموجودة فيها ووصف أساليب وطرق مكافحتها.
4. المنهج الإحصائي: من خلال الحسابات الكمية للفئات الدلالية للوثيقة.

- مبررات خطة الدراسة:

يتشكل الإطار العام لموضوع البحث من مقدمة وخاتمة وفصلين، تنبثق منهما مباحث ومطالب وفروع. الفصل الأول يمثل الإطار النظري من خلال ثلاثة مباحث. المبحث الأول: مفهوم مكافحة التمرد. المبحث الثاني: استراتيجيات مكافحة التمرد. المبحث الثالث: نماذج لممارسي مكافحة التمرد. أما الفصل الثاني فيتكون من الجانب التطبيقي للبحث. ويتكون من ثلاثة مباحث. المبحث الأول: التحليل الكمي والكيفي للوثيقة. المبحث الثاني: تفسير الفئات الدلالية للوثيقة. اما المبحث الثالث: تحليل وثيقة الدليل الميداني.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتحليل وثيقة مكافحة التمرد

غموض مفهوم التمرد مع تداخل العديد من المصطلحات، وتشابهها مع مفهوم التمرد، أوجب علينا إيجاد هذا الفصل من أجل الإحاطة الكاملة بالمفهوم؛ من حيث التعريف اللغوي والاصطلاحي والقانوني، والتعريف بمجموعة من المصطلحات المشابهة له. وعرض العديد من الاستراتيجيات المنتهجة في مكافحته من خلال عرض نماذج لممارسي مكافحة التمرد عبر التاريخ. وتتمثل أهمية الجانب النظري في الدراسة في إزالة اللبس والغموض عن الظاهرة، وإعطاء القارئ مفاتيح تُسهّل عليه، وتساعده في الإلمام الجيد بالدراسة.

مدخل تمهيدي: التعريف بالوثيقة

اسم الوثيقة:

- FM 3-24MCWP 3-33.5
- INSURGENCIES AND COUNTERING INSURGENCIES

المصدر:

- واشنطن، إدارة الجيش، مركز الأسلحة المشتركة، ماي 2014.

تعتبر وثيقة الدليل الميداني لمكافحة التمرد من أبرز الوثائق الأمريكية الاستراتيجية لمراجعة العقيدة العسكرية الأخيرة وفهمها، وتكمن أهميتها في تبنيها من قبل الإدارة الأمريكية ومحاولة تطبيقها في العراق. تُعبّر الوثيقة عن استخلاص الدروس المستفادة في العراق وأفغانستان، بهدف الحفاظ على الحكمة المؤسسية للجيش والفيلق البحري التي تحققت بصعوبات بالغة، وتمرير هذه الحكمة إلى الأجيال القادمة، وبالتالي تجنب الحاجة إلى إعادة الاختراع وإعادة اكتشاف عجلة مكافحة التمرد. كما كان الحال في السنوات الأولى للحملات العسكرية على أفغانستان والعراق.

وتم تنظيم هذا الإصدار في 3 أجزاء:

- الجزء الأول: السياق الاستراتيجي والتشغيلي لعمليات مكافحة التمرد (السياق)
- الجزء الثاني: إطار عقائدي لفهم التمرد (المشكلة)
- الجزء الثالث: التخطيط والعمليات للتغلب على التمرد (معالجة المشكلة)

المبحث الأول: مفهوم مكافحة التمرد

المطلب الأول تعريف التمرد والمصطلحات المشابهة

الفرع الأول: تعريف التمرد:

✓ لغويا[1]: (معجم اللغة العربية المعاصرة)

تمرُّد: مصدر تمرَّدَ، خروج على نواميس المجتمع وقوانين النظام العام، وعدم الاعتراف بسلطان أيّة سلطة.

تمرَّدَ على يتمرّد، تمرُّدًا، فهو مُتمرِّد، والمفعول مُتَمرَّدٌ عليه، تمرَّد الشَّخصُ على القوم: رفض طاعتَهم ولم يقبل نصيحتَهم "قبضت الشّرطةُ على المتمرِّدين، تمرَّد على النِّظام.

✓ اصطلاحيا:

مصطلح "التمرد" يستحضر في كثير من الأحيان تفسيرات متباينة على نطاق واسع، والمعاناة على يد كل من الخبراء والنقد. ولا تزال المعاني المقبولة بعيدة المنال، مع الارتباك المفاهيمي. ولا يزال مصطلح التمرد يستخدم بالتداخل، وبدرجة غير دقيقة، مع الحرب غير النظامية، والحرب غير التقليدية، والحرب الثورية، وحرب العصابات، وحتى الإرهاب. وبالمثل، فقد أطلق لفظ المتمردون على المتمردين والإرهابيين والثوريين والمتطرفين وغير النظاميين. إن تداخل المصطلحات أمر مفهوم، نظرا للطبيعة المتنوعة والقدرة على التكيف من أولئك الذين يمارسون التمرد والسمات المتداخلة لهذه الأنواع من الصراعات. ويستخدم المتمردون أساليب حرب العصابات والإرهاب، ويعتمدون على أسباب ثورية وراديكالية، ويشكلون تهديدات غير متكافئة للقوى التقليدية الحديثة، ويعملون على الهامش القانوني والأخلاقي للمجتمعات، ويطمسون الفروق بين المدنيين والمقاتلين. إن استخدام مصطلح "التمرد" نفسه يخلق ارتباكا قانونيا، لأنه يثير مستوى من الشرعية يمكن أن يشكل مشاكل سياسية للحكومات الحاكمة وقوات مكافحة التمرد. كل هذا يضيف إلى مستوى من عدم اليقين المفاهيمي[2].

[1] مختار عمر أحمد، **معجم اللغة العربية**، ج 1، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص2084.
[2] Scott Moore ،**op.cit** .p2.

ويُعْرف التمرد بأنه يسعى إلى تغيير جذري للنظام السياسي أو الاجتماعي القائم من خلال استخدام العنف المستمر والاختلال السياسي. وهو شكل طويل الأجل من أشكال الحرب التي تقوم فيها القوات المسلحة والإرهابيون بأعمال عسكرية، وغالبا ما تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية. ولكن هجمات العصابات والإرهاب لا تشكل سوى عنصر واحد، وأحيانا ليس العنصر الأساسي، للتمرد. والأهم من العنف الذي يمارسه التمرد هو عناصره السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا هو من صميم صراعه، وأسبابه وآثاره. فبدلا من هزيمة الجيوش، يلتزم المتمردون ببطء في هزيمة سلطة وشرعية الحكومة الحاكمة. وهكذا يصبح التخريب والاضطراب الاجتماعي والعمل السياسي أكثر أهمية من العنف، مهما كان مذهلا أو مروعا.[1]

ولهذه الأسباب، يقدم التعريف الموسع التالي، الذي يصور بدقة طبيعة ونطاق التمرد في القرن الحادي والعشرين: التمرد هو نزاع عنيف مطول تسعى فيه مجموعة أو أكثر إلى الإطاحة بالنظام السياسي أو الاجتماعي في دولة أو منطقة أو تغييرها جذريا من خلال استخدام العنف المستمر والتخريب والانقطاع الاجتماعي والعمل السياسي.[2]

ويعكس هذا التعريف الموسع للتمرد الطابع المتعدد الأوجه للتمرد ويضع بقوة التمرد داخل المجال السياسي والاجتماعي الذي يقيم فيه. وبينما يؤكد كلاوسفيتز أن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، فإن التمرد يأخذ تلك الفكرة إلى مستوى جديد؛ فإنه لا يميز بين الاثنين: بالنسبة للمتمردين الحرب والسياسة لا ينفصلان ومتزامنان[3].

ووفقا لدليل مكافحة التمرد الذي وضعه الجنرال ديفيد بترايوس في عام 2006، فإن التمرد هو "حركة منظمة تهدف إلى الإطاحة بالحكومة المشكلة من خلال استخدام التخريب والنزاع المسلح". إن هدف التمرد هو الحكومة، والأشخاص[4].

تعود جذور كلمة تمرد إلى المفردة اللاتينية(insurrectio) ، وتعني السهم، يعرف التمرد باللغة الإنكليزية باسم(Insurgency) ، وباللغة الفرنسية باسم(Insurrection) ، حيث

[1] - ibid.p3.
[2]- idem.
[3]-idem.
[4] Shahzad Chaudhary, **counterterrorism vs counterinsurgency : understanding Obama's Afghanistan decision**, 06/03/2017,
http://dc.medill.northwestern.edu/blog/2009/11/04/chaudhary_coinvct_1104/

عرفت موسوعة لاروس الفرنسية مصطلح التمرد بأنه: "العمل الذي تقوم به مجموعة معارضة ضد السلطة القائمة بهدف القضاء عليها[1].

عرّف القاموس السياسي الفرنسي التمرد بأنه: "انتفاضة مسلحة تقوم بها مجموعة من الناس ضد الحكومة القائمة بهدف القضاء عليها، ويحصل التمرد عادةً ضد الحكومة، ضد الاحتلال، ضد النظام الدكتاتوري."

كما عرف قاموس فوكابيلير البريطاني التمرد على أنه: "قيام حركة بالإطاحة بالحكومة القائمة من خلال استخدام التخريب والصراع المسلح.

واعترف الدستور الفرنسي الذي صدر في أعقاب الثورة الفرنسية عام 1793 بشرعية التمرد، وكما نصت مادته الخامسة والثلاثين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن بما يلي: "عندما تنتهك الحكومة حقوق الشعب، فالتمرد يصبح حقاً من حقوق الشعب سواء كله أو جزءاً منه، وهو يعد من أقدس الحقوق ولا يمكن حرمان الشعب من هذا الحق."

وعرفت اتفاقية جنيف الثالثة المتمردين تحت عنوان "القوات غير النظامية"، بأنهم: "أعضاء المليشيات الأخرى وأعضاء الوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً بما في ذلك حركات المقاومة المنظمة."

بدورها عرفت وزارة الدفاع الأمريكية (DOD) التمرد باعتباره: "حركة منظمة تهدف إلى الإطاحة بالحكومة التي تشكلت من خلال استخدام التخريب والصراع المسلح.[2]"

[1] منارة دمشق، مصطلح التمرد، 2017/03/26، https://www.babonej.com/rebellion-definition-and-synonyms-1871.html

[2] **نفس المرجع**.

الفرع الثاني: المصطلحات المشابهة:

هناك العديد من المصطلحات التي تشبه في معناها التمرد، منها:

- الإرهاب: غالبية الأكاديميين يعرّفون الإرهاب بأنه "تكتيك بدوافع سياسية ينطوي على التهديد أو استخدام القوة أو العنف الذي يلعب فيه السعي وراء الدعاية دورا هاما[1]".

وهناك تشابه واضح بين أهداف المتمردين وأهداف الإرهابيين. كل من المتمردين والإرهابيين يستخدمون أعمال العنف. كل من المتمردين والإرهابيين يسعون لاكتساب الشرعية لأفكارهم في أذهان الجمهور المستهدف، والانتقاص من شرعية حكومة[2].

الفرق بين التمرد والإرهاب هو أن الأول هو حالة من المظالم السياسية التي تتصاعد إلى العنف في حين أن الأخير هو استراتيجية عنيفة قد يستخدمها أولئك الذين لديهم مظالم سياسية. ومن ثم فإن الإرهاب هو استراتيجية متاحة لأولئك الذين يمارسون التمرد. وبما أن الإرهاب يفهم على أنه أفضل استراتيجية للتمرد، فإن مفهوم مكافحة الإرهاب يفهم على أنه أفضل عنصر لمكافحة التمرد[3].

- الثورة: حركات التمرد هي الثورة عندما تستخدم العنف ضد دولة ذات سيادة. ليست كل الثورات حركات تمرد، حيث توجد العديد من الثورات غير العنيفة تعرف باسم (المقاومة المدنية)، مثل الثورة في الفلبين في عام 1986 ثورة مدنية أي سلمية ضد رئيس الفلبين فرديناند ماركوس، وانتهت الثورة بإعلان الرئيس الفلبيني عن انتخابات رئاسية مُبكرة، والثورة المصرية في الثلاثين من حزيران/ يونيو عام 2015 الثورة صارت ضد الإخوان وأدت لعزل محمد مرسي من الرئاسة المصرية، تصبح الثورة تمرداً مسلحاً إذا كانت حالة الحرب قائمة بين دولة ذات سيادة وقوات المتمردين[4].

[1] Simon Pratt, **What is the difference between counter-insurgency and counter-terrorism** , 02/03/2015, http://www.e-ir.info/2010/12/21/what-is-the-difference-between-counter-insurgency-and-counter-terrorism/

[2] Idem.

[3] Idem.

[4] منارة دمشق، **مرجع سابق**.

المطلب الثاني: تعريف مكافحة التمرد:[1]

وكما هو الحال مع التمرد، يعاني مصطلح مكافحة التمرد من عدم الدقة والارتباك. وقد استخدم في السنوات القليلة الماضية، بالتداخل مع مصطلح عمليات الاستقرار، والدفاع الداخلي الأجنبي، وعمليات مكافحة العصابات، ومؤخرا مع التصدي للتهديدات غير النظامية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدرجت بوصفها عنصرا فرعيا من الحروب الصغيرة والحروب غير التقليدية والحروب غير النظامية والحروب غير المتماثلة والصراع منخفض الكثافة والعمليات العسكرية غير الحرب. وفي حين أن كل مصطلح من هذه المصطلحات يدل على نوع واضح من الصراع أو الاستراتيجية العسكرية. لا يعرف مكافحة التمرد ككل. فعلى سبيل المثال، تشمل الحروب الصغيرة طائفة واسعة من العمليات العسكرية التي قد تشمل مكافحة التمرد، ولكنها تشمل أيضا التدخلات وعمليات حفظ السلام والإجراءات المتعلقة بالأزمات والحرب غير النظامية. ومن ناحية أخرى، قد يشمل مكافحة التمرد، أو على العكس من ذلك، عنصرا من عناصر مكافحة الإرهاب، وقمع الميليشيات، واستعادة الأمن والاستقرار، والمساعدة في الدفاع الداخلي الأجنبي، وإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراع، تبعا للحالة الاستراتيجية. وبسبب هذه العلاقات المتداخلة، يصبح من الضروري وضع تعريف واضح لمصطلح "مكافحة التمرد".

وفيما يلي تعريف وزارة الدفاع الأمريكية لمكافحة التمرد: "تلك الإجراءات العسكرية وشبه العسكرية والاقتصادية والنفسية والمدنية التي اتخذتها الحكومة لهزيمة التمرد". وفي حين أن التعريف الأوسع نطاقا من التعريف العقائدي للتمرد في اعترافه بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، فإن تشديدها على هزيمة العدو يخالف تحيزا عسكريا. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يساعد كثيرا في فهم طبيعة مكافحة التمرد أو حالته النهائية المتوقعة. ونظرا لطبيعة التمرد وخصائصه واستراتيجيته، فإن أي تعريف لمكافحة التمرد يجب أن يعترف بتعقيد النزاع. ولهذه الأسباب، نقدم التعريف التالي لمكافحة التمرد.

مكافحة التمرد هي مجموعة متكاملة من التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تهدف إلى إنهاء ومنع تكرار العنف المسلح، وخلق والحفاظ على استقرار الهياكل

[1] Scott Moore, **op.cit**. p13.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحل الأسباب الكامنة وراء التمرد من أجل إنشاء والحفاظ على الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار الدائم.

ويعترف هذا التعريف بأسباب وفعاليات التمرد والتعقيد في التعامل معها، ويضع العمليات العسكرية والأمنية في إطار النزاع الأوسع نطاقا. ولعل الأهم من ذلك هو أنه يحدد أيضا الحالة النهائية لنجاح عمليات مكافحة التمرد. وبهذا المعنى، فهو تعريف إلزامي؛ فإن فهم مكافحة التمرد يجب أن يبدأ بفهم ليس فقط مكوناته، ولكن هدفه النهائي.

المطلب الثالث: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية مع مكافحة التمرد[1]:

نستعرض باختصار تجربة أمريكا في مكافحة التمرد:

الحروب الهندية في القرنين السابع عشر والتاسع عشر:

بالنسبة للبلد القائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن التاريخ الطويل للحرب الجارية ضد الأمريكيين الأصليين جنبا إلى جنب مع تواتر الوعود المكسورة هو وصمة تاريخية كبرى على الولايات المتحدة. في الواقع، فإن الجهود الأميركية المبكرة لهزيمة السكان الأمريكيين الأصليين ربما لا ينظر إليها على أنها عمليات مكافحة التمرد. على الأقل كانت في الواقع أقرب إلى بعثات التطهير الاثني.

حروب السلام:

بصفة عامة، لم تكن الولايات المتحدة قوة استعمارية كبرى، على الأقل أنها لا تتجاوز حدودها، إلا أنها انغمست في فترة الاستعمار وشبه الاستعمار التي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر واستمرت لعدة عقود. وخلال هذه الفترة، قامت بحملات لمكافحة التمرد، في الفلبين وأمريكا الوسطى، حيث سعت إلى السيطرة على السكان.

[1] Michael O'Hanlon, **op.cit**. p1.

كان أداءها في هذه الحروب جيدا بالمقارنة مع معظم الفترات الأخرى في تاريخها. على سبيل المثال، استخدمت حملة الفلبين في مطلع القرن العشرين عددا من مفاهيم مكافحة التمرد المناسبة مثل التركيز على حماية السكان، وأجريت مع ضبط النفس ودقة معقولة في تطبيق القوة. كما تم إبرامها بنجاح إلى حد ما. وكانت معظم الحملات الأمريكية في أمريكا الوسطى في السنوات اللاحقة أكثر وحشية وأقل نجاحا، ولكنها

فيتنام:

الحالة الكلاسيكية لأداء الولايات المتحدة الضعيف في عمليات مكافحة التمرد كانت في حرب فيتنام. خسرت الولايات المتحدة وحلفاؤها هذه الحرب، وقاتلت بشكل سيئ إلى حد ما – مع تكاليف بشرية لا توصف تكبدتها على طول الطريق.

كل ما ذكر، فإن أولئك الذين درسوا هذا الصراع بالتفصيل يصيبهم عادة عدم ملاءمة استراتيجية الجيش وتكتيكاته مع حقائق ساحة المعركة (يمكن القول بأن قوات المارينز أفضل نوعا ما من حيث التوازن، من خلال فصيلة العمل المشتركة أو جهود النداء الموحد، "بقعة الحبر" لمكافحة التمرد). ولم تكن القوات الجوية أفضل من الجيش. وقد استخدمت قوة نيران مفرطة، من الهواء ومن المدفعية على الأرض؛ لم تكن القوات مدربة تدريبا جيدا على تكتيكات المشاة أو مكافحة التمرد؛ مما يعني أن الولايات المتحدة لم تقاتل حربا مدتها تسع سنوات بقدر ما "خاضت حربا استمرت تسع سنوات" وفقا للقول المأثور الشهير. وفي حين أنه كان من الضروري أن يكون هناك صراع صعب بسبب الاهتمام غير الكاف بإصلاح المؤسسات الفيتنامية الجنوبية أو القوات العسكرية.

الصومال، والعراق، وأفغانستان، وما بعدها

كان أداء الجيش الأمريكي جيدا في غزوات غرينادا وبنما في الثمانينيات، وكذلك في تفجير ليبيا في عام 1986. غير أنه استمر في الوقت نفسه في إثبات مشاكله بمكافحة التمرد وأنواع العمليات ذات الصلة التي كثيرا ما تعزى في جزء كبير منها إلى قيادة سياسية متقلبة أو غير مستقرة، وفي لبنان عام 1983، وفي الصومال عام 1993، وفي رواندا عام 1994،

وفي الهجمات الطويلة المدى ضد أصول القاعدة في أفغانستان في عام 1998، وفي أوقات أخرى، كانت القوات المسلحة في البلاد غير فعالة إلى حد ما.

ولكن بطبيعة الحال، كانت الحملات في أفغانستان والعراق في النصف الأول من العقد الحالي أكثر مظهرا للضعف العسكري الأمريكي في هذه المناطق من الجميع. فمنذ عام 2006، فشلت كلتا العمليتين بشكل أساسي، على الرغم من النجاحات المبهرة التي بدت وكأنها تتماشى مع رؤى الثورة العسكرية التي عقدها وزير الدفاع رامسفيلد وآخرون. وقد نجحوا ببراعة في الإطاحة بحكومتي طالبان وصدام حسين، ولكنهم واجهوا بعد ذلك تحديات هائلة ضد حركات المقاومة في كل مكان. لم يكن تركيز الولايات المتحدة والحلفاء على حماية السكان، أو على الرعاية في استخدام القوة، أو على التوجيه الفعال لقوى الأمن المحلية (على الرغم من أنها كانت تحاول بجدية أكثر ابتداء من عام 2004)، وحتى الزيادة الكبيرة من الجنود في العراق في 2007 ثم استعراض استراتيجية أفغانستان بعد ذلك بوقت قصير إلا انها لم تنجح الى حد كبير.

المبحث الثاني: استراتيجيات مكافحة التمرد

المطلب الأول: استراتيجيات مكافحة التمرد[1]

هناك نهجين استراتيجيين أساسيين. الأول هو نهج عسكري في الغالب، ركز على الهزيمة المادية للمتمردين. في الحين أن هذا النهج كان ناجحا في بعض الأحيان لإنهاء العنف، فإن هذا النهج لم يكن يتطلب القوة الساحقة والرغبة في تطبيق تدابير متطرفة ضد المتمردين فحسب، بل على السكان ككل. فبينما سحق المتمردين، أو على الأرجح، انخفضوا إلى مستويات إجرامية، ظلت أسباب التمرد دون معالجة إلى حد كبير. أصبح التمرد ممارسة قمع مستمر. ومن الأمثلة على هذا النوع ما حدث بالأرجنتين في أواخر السبعينات وغواتيمالا خلال نفس الفترة. وبينما كان كل من الحالتين قد تم القضاء على المتمردين، إلا أن العواقب السياسية والاجتماعية أثبتت كارثة سياسية. وفي كثير من الأحيان، كما كان الحال في إيرلندا في عام 1916، ومؤخرا في فلسطين اليوم، فإن محاولة الحلول العسكرية، حتى وإن كانت فعالة على المدى القصير، تشعل التمرد على مر الزمن.

وقد سعى النهج الاستراتيجي الثاني، وهو النهج الذي أثبت نجاحه في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل، إلى حل الصراع بجميع أبعاده. في هذا النهج، لم يكن مكافحة التمرد في المقام الأول عن هزيمة العدو المسلح؛ بل كان هدفها الرئيسي يرتكز على إقامة استقرار دائم في دولة أو منطقة. وحققت الاستراتيجية ثلاثة أهداف هي: (1) جلب العنف والتخريب إلى مستوى يمكن التحكم فيه من قبل قوات الأمن المحلية؛ (2) بناء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية لمعالجة العديد من المشاكل الهيكلية التي تثير عدم الاستقرار؛ 3) نهاية الكراهية وعدم الثقة والتحيزات التي غذت الصراع. وباختصار، تم التصدي للأسباب الجذرية للتمرد وحلها. ولم يقتصر النصر على هزيمة قوات المتمردين فحسب، إلا أنها انطوت على نتيجة أوسع نطاقا أعادت الاستقرار ثم حافظت على الاستقرار، مما حال دون عودة التمرد إلى الظهور بسبب عدم قتل مقاتليها أو قمعهم، ولكن لأن الظروف التي أدت إلى اندلاع التمرد لم تعد قائمة. وإذا كان

[1]Scott Moore, **op.cit**. p9.

التمرد ناجما عن أفعال وهياكل ومعتقدات تغذي عدم الاستقرار، فإن مكافحة التمرد يجب أن تكافح تلك الأسباب بجميع أبعادها.

وتميل عمليات مكافحة التمرد الناجحة إلى أن تستمر، في المتوسط، نحو عشر سنوات. وخلال تلك الفترة، يلزم بذل جهود عسكرية وأمنية كبيرة للحفاظ على تهديد المتمردين الى ان تعالج الأسباب الكامنة وراء ذلك. وحتى عندما يتم حل حركات التمرد إلى حد كبير، قد تكون هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة ومستمرة لضمان عدم عودة ظهور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أن عمليات مكافحة التمرد الناجحة نادرا ما تنطوي على تسويات متفاوض عليها. ومع ذلك، لا ينبغي أن يؤخذ هذا على أنه يعني أنه يجب القضاء على المتمردين بالقوة أو أن محاولات التفاوض مع الجماعات المتمردة لا جدوى منها. بل على العكس من ذلك، ففي حين أن الاتفاقات الرسمية بين الدولة وحركة التمرد قد تكون نادرة، إلاّ أن الإيواء السياسي يؤدي في كثير من الأحيان إلى قيام جماعات المتمردين على الأرجح الى إنهاء النزاع المسلح والانضمام إلى العملية السياسية المشروعة. وهكذا، فإن برامج العفو، وتشكيل أحزاب سياسية جديدة تشمل المتمردين، أو على الأقل المجموعات التي تمثلها، وإشراك قادة المتمردين السابقين في العمليات السياسية المحلية والوطنية، هي جزء من استراتيجيات مكافحة التمرد، كما هي الحال في العمليات العسكرية.

فالهدف النهائي لاستراتيجية مكافحة التمرد هو الاستقرار الدائم، وليس الهدف هو الاحتفاظ بالقوة أو القمع. وتحدد الفقرات التالية المهام والتمكينات الحاسمة لاستراتيجية ناجحة لمكافحة التمرد تمكنها بمرور الوقت من تحقيق ذلك الاستقرار.

المطلب الثاني: المهام الاستراتيجية لمكافحة التمرد[1]:

وتتألف استراتيجية الفعالة لمكافحة التمرد من عدة مهام حاسمة، عندما تكون متكاملة، توفر سبيلا لحل معضلة التمرد.

من الناحية النظرية، سيتم تقسيمها إلى ست فئات وظيفية تعالج الإجراءات والهياكل والمعتقدات التي تقوم عليها الصراع الذي تسعى إلى انهائه. وتحول مهام الصراع من إنهاء العنف إلى بناء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية مستقرة لمعالجة المواقف النفسية والاجتماعية للسكان والفصائل المعنية. ومع ذلك، يجب الحرص على عدم تقسيم استراتيجية مكافحة التمرد إلى "مراحل" في الممارسة العملية، بل تتداخل جميعها ولا تنفصم؛ والأهم من ذلك، كيف يتم تنفيذها مباشرة لتؤثر في سلوك الآخرين.

1-بناء والحفاظ على الأمن: وتتألف هذه المهمة من ثلاثة عناصر فرعية مترابطة: استعادة الأمن؛ نزع السلاح وإعادة الإدماج؛ والحفاظ على الأمن. وفي معظم استراتيجيات مكافحة التمرد، استعادة الأمن في المقام الأول أهمية أساسية، غير أن استعادة الأمن شملت أكثر من مجرد هزيمة أو القضاء على الميليشيات والإرهابيين أو فرض النظام بالقوة. ويشمل جميع الإجراءات المتخذة لهزيمة المتمردين، وإنهاء العنف بين الفصائل، وقمع الاضطرابات المدنية، والقضاء على النشاط الإجرامي. وبالإضافة إلى ذلك، يضمن التدابير المتخذة لتوفير الرعاية المادية الفورية للسكان ومؤسساته الأساسية وهياكله الأساسية، بما في ذلك توفير الإغاثة الإنسانية والحماية وتوفير الخدمات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

وكان يتعين فصل المتمردين عن المناطق المأهولة بالسكان: وهي عملية صعبة وخطيرة. وقد يكون الاستخدام الفائق للقوة النارية، وإن كان فعالا من الناحية التكتيكية، لكن غالبا ما يؤدى إلى فشل عملي أو حتى استراتيجي، كما اكتشف الفرنسيون في الجزائر والأمريكيون في فيتنام. وبمجرد تطهير المتمردين، كانت المناطق تتطلب دوريات مستمرة من أجل إبقاء المتمردين خارجها. وبالإضافة فإن استعادة الأمن تطالب أيضا بالقدرة على إعادة إنشاء وصيانة الخدمات الإنسانية الأساسية في وقت واحد، وحماية السكان قدر المستطاع من آثار التمرد.

[1] Ibid, p17.

وكانت العمليات المدنية –العسكرية، تشمل الحكم المؤقت إذا لزم الأمر، فضلا عن دعم جهود الإغاثة.

نزع السلاح وإعادة الإدماج: يتألف من مجموعة من الإجراءات الرامية إلى جمع الأسلحة والذخائر التي بقيت في مناطق النزاع لضمان أن الحكومة حافظت على احتكار استخدام وسائل القوة. غير أن نزع السلاح لا يساوي بالضرورة جمع جميع الأسلحة والتخلص منها في منطقة أو بلد؛ بل إنها أنشأت السيطرة على حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها، فضلا عن الذخائر والمتفجرات. فهي تتطلب مجموعات واضحة من اللوائح والقوانين المتعلقة بامتلاك الأسلحة، فضلا عن وسائل إنفاذ تلك القوانين.

2–الحفاظ على استقرار الحكم، والتنمية السياسية والاقتصادية: إعادة البناء دون تهديد بالاضطراب السياسي أو العنف أو الجريمة أو الصراع الاجتماعي. فالاستقرار لا يقتضي فقط تحييد المتمردين، بل أيضا إنشاء قدرات محلية في مجال الحكم والأمن، ومنع الجريمة، وحرية الحركة في التجارة والسفر، وحقوق الإنسان المكفولة، والسلطات المدنية المدعومة. لتحقيق الاستقرار الفعال، قامت قوات مكافحة التمرد بمراقبة المناطق المأهولة بالسكان، وتوفير الأمن المستمر، واستدامة القدرات السياسية والقانونية، واستعادة الخدمة الاجتماعية واستدامة الخدمة المدنية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية في المناطق الحضرية. من جل أن يرى السكان ويعتقدوا أن قوات الأمن والسلطات المدنية شرعية ودائمة.

3–تقديم الإغاثة الإنسانية والخدمات الأساسية: وقد وفرت هذه المهمة الإغاثة الفورية وأعادت بناء الهياكل الأساسية الحيوية التالفة والمدمرة، مع تعزيز ودعم القدرات المحلية والوطنية للحفاظ على ما يلزم من شبكات وقدرات ومرافق للنقل والاتصالات والخدمات الاجتماعية.

4–تعزيز الحوكمة الفعالة: بدءا من المستوى المحلي وتمتد إلى المستوى الوطني، تعزيز عمليات مكافحة التمرد الفعالة وتطوير واستدامة المؤسسات السياسية والقانونية القادرة على توفير الحكم في ظل سيادة القانون، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للسكان، وتوفير الأمن الداخلي والخارجي على السواء.

5-استدامة التنمية الاقتصادية: إن مهمة بناء واستدامة التنمية الاقتصادية، التي غالبا ما تكون مفتاح حل الأسباب الكامنة وراء التمرد في نهاية المطاف، تستند إلى جهود أخرى، لا سيما الجهود المرتبطة بالحفاظ على الاستقرار، وإجراء التعمير، وإرساء الحكم الفعال.

6-دعم المصالحة: لكي تتم تسوية الظروف التي يدعمها التمرد، يجب التصدي للجروح النفسية والاجتماعية التي تصاحب حتما الحرب الداخلية. وبتركيز هدف المصالحة على لم شمل السكان والبلدان التي عانت من سنوات العنف الداخلي والجرح النفسي. يجب نزع فتيل الكراهية وعدم الثقة والعداءات العالقة بين السكان وقوات الأمن والجماعات المتمردة، وبين الفصائل القومية أو الدينية، أو المواجهات بين أفراد أو جماعات، والتغلب عليها في نهاية المطاف. فالثأر الذي حدث في المناطق التي حصلت عليها قوات الأمن مؤخرا يحرض دائما على العنف الجديد. وقد ثبت أن المصالحة عملية طويلة الأجل ومستمرة وتشمل إجراء التحقيقات، ومحاكمات جرائم الحرب، والمحاكم العسكرية؛ التوسط في النزاعات المحلية؛ وإعادة توطين ودعم المشردين والسكان؛ وفرض التعويضات ورد الحقوق، وبناء القدرات المحلية على حل النزاعات وحلها.

7-تعزيز التغيير الاجتماعي: تؤدي عمليات مكافحة التمرد الناجحة إلى تغيير سياسي واجتماعي. نادرا ما اندلعت حركات التمرد في مجتمعات أو بلدان مستقرة، ولهذا السبب، نادرا ما تنجح عمليات مكافحة التمرد التي تحاول الإبقاء على الوضع الراهن؛ والظروف والهياكل الاجتماعية القائمة من قبل. وهذا لا يعني بالضرورة فرض مفاهيم ديمقراطية غربية ليبرالية، والتي أثبتت في كثير من الأحيان أنها تؤدي إلى نتائج عكسية، فإن التغيير الاجتماعي غالبا ما يخلق اضطرابا، ولا سيما للمجتمعات التقليدية، عندما يجري بسرعة كبيرة، او بشكل عشوائي أو متعجرف. ولا يمكن أن يحدث التغيير إلا في إطار المعايير الثقافية للمجتمع وبالتالي لا يمكن فرضه. ومع ذلك، ظل تنفيذ التغيير الاجتماعي جزءا أساسيا من مكافحة التمرد.

المطلب الثالث: العوامل التمكينية:[1]

في حين أن المهام تشكل الإطار الأساسي لاستراتيجية مكافحة التمرد للنجاح، فهي ليست كافية. ويجب أن تكون هناك عوامل معينة لتمكين قوات مكافحة التمرد (المدنية والعسكرية) من تنفيذ

[1] Ibid, p21.

الاستراتيجية بفعالية. هذه العوامل التمكينية من الناحية التاريخية ثبت أنها هي العوامل الحاسمة للنجاح؛ فإن غيابهم يعني إلى حد كبير الفشل. وعلى هذا النحو، يجب إدماج هذه العوامل في كل مهمة.

1-أهداف واضحة: إن مكافحة التمرد تتطلب أهدافا سياسية وعسكرية واضحة المعالم لا لبس فيها. وينبغي تحديد مسار الحل على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. ويجب أن يظل الهدف الاستراتيجي ثابتا ولا يتأثر بالتغيرات التكتيكية والتشغيلية الحتمية التي ستحدث.

2-وحدة الأهداف المدنية –العسكرية: ويجب على السلطات المدنية والقادة العسكريين، وعلى الوكالات والمنظمات المدنية وغير الحكومية العديدة، سواء كانت من السكان الأصليين أو الأمريكيين أو غيرهم، بالتنسيق من أجل تحقيق أهداف جهود مكافحة التمرد. وفي حين أن القائد المدني أو العسكري قد يكون مثاليا، فإن التعقيدات المدنية والعسكرية لمكافحة التمرد تُصعب إلى حد كبير. ومع ذلك، يمكن تحقيق وحدة الهدف من خلال استخدام مراكز وعمليات التنسيق، وإدماج المنظمات المدنية والعسكرية، مثل فرق التعمير المؤقتة التي تم وضعها مؤخرا والتي تم نشرها في أفغانستان، وعمليات التخطيط والإجراءات المشتركة.

3-الإستخبار المتكامل: الاستخبارات الدقيقة والتوقيت المناسب أمر حاسم لنجاح مكافحة التمرد. ومع ذلك، فإن الاستخبار يضم أكثر بكثير من تحديد مواقع أو تحركات المتمردين والأشخاص المشتبه بهم، أو تطوير بيانات الاستهداف. وهي تتجاوز مجال المخاوف العسكرية لتشمل طائفة واسعة من المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وقد تكون مواقف السكان الأصليين وتصوراتهم وعاداتهم والتسلسل الهرمي الاجتماعي واحتياجات المجتمع المحلي أكثر أهمية من موقع متمرد أو جماعة معينة.

الشرعية: ولكي تنجح عمليات مكافحة التمرد، يجب أن ينظر إليها على أنها مشروعة. فالشرعية غالبا ما تكون مساوية للدعم الشعبي.

المبحث الثالث: نماذج لممارسي مكافحة التمرد

المطلب الأول: نموذج ديفيد جالولا[1]

كتب ديفيد جالولا، وهو ضابط فرنسي مخضرم في الحروب: الصين والهند الصينية والجزائر واليونان، ما ربما كان الدليل الأكثر شمولا وأهمية عن مكافحة التمرد: حرب التمرد: النظرية والتطبيق. قبل أن يتصف التمرد بالعنف والحروب المفتوحة، يقدم جالولا أربعة مسارات عامة للعمل "لمكافحة التمرد".

1 –اتخاذ إجراءات مباشرة ضد قيادات التمرد.

2 –العمل ضد الظروف التي تعجل التمرد.

3–جعل حركة التمرد غير فعالة.

4–تعزيز الجهاز السياسي للدولة.

وعندما يصبح التمرد "عاطلا"، سيتألف السكان من أقلية إيجابية، وأغلبية محايدة، وأقلية معادية. وينبغي أن يكون الهدف من هذا البرنامج هو استخدام الأقلية المواتية لاستغلال الأغلبية المحايدة، وفي عملية تحييد التهديد الذي تشكله الأقلية العدائية. خيارات مكافحة التمرد تكون محدودة: لهذا يجب اختيار المنطقة، وتطهيرها من الميليشيات مع الحد الأدنى من الأضرار على السكان، والحفاظ على السلام من خلال طمأنة السكان بأن الحياد سوف يؤدي إلى وقف النشاط العسكري.

[1]Simon Pratt, **op.cit**.

المطلب الثاني: ثغرات أيزنستات[1]

"ضعف الدولة يقود إلى التمرد"

يقول المحامي والدبلوماسي الأمريكي ستيوارت أيزنستات إن التمرد ينمو بسبب وجود ثغرات في عمل الحكومة، لذلك على الحكومة سد هذه الثغرات، وهي وفق ما أوردها في كتابه "إعادة بناء الدول الضعيفة " Rebuilding Weak States " "الصادر في عام 2005:

- **الأمن:** فعلى الدولة توفير الأمن لمواطنيها وحماية حدودها من اختراق المجموعات المسلحة، وإذا لم تنجح الدولة في ذلك فستستغل الجماعات المتمردة ذلك وتستخدم العنف ضد المواطنين، كما حصل في كل من هايتي في عام 2004، نيبال في عام 1996، الصومال في عام 1988.
- **قدرة الدولة على توفير احتياجات المواطنين:** يجب أن تؤمن الدولة للمواطنين احتياجات البقاء على قيد الحياة من مياه، طاقة كهربائية، المواد الغذائية، الأدوية، التعليم، الاتصالات، نظام اقتصادي يعتمد على كل فئات المجتمع ويستثمر كل الموارد، وفشل الدولة في تأمين هذه المتطلبات يخلق لديها فجوة يمكن أن تؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين بها، بالتالي تفتح الباب أمام التمرد على الحكومة كما حصل في كل من أفغانستان في عام 2015، جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 1996، على سبيل المثال.
- **الشرعية:** سد فجوة الشرعية هي أكثر من مجرد ديمقراطية وانتخابات، بل هي قبول المحكومين بوجود الحكومة في السلطة وقبولهم بقراراتها، لكن إذا كانت الحكومة تعاني من تفشي الفساد، وخلل في النظام القضائي، واختراق حقوق الإنسان، فهذه الأسباب تجعل الناس يتمردون على الحكومة.

فإذا تمكنت الحكومة من سد هذه الثغرات فلن يكون للتمرد أي مبرر، وتفقد الجماعات المتمردة البيئة الشعبية الحاضنة، بالتالي يصبح أمامها خيارين إما التخلي عن تمردها أو الدخول في صدام مع الحكومة وستكون هي غالباً الخاسرة فيه.

[1] منارة دمشق، **مرجع سابق**.

المطلب الثالث: أعمدة كيلكولن لمكافحة التمرد[1]:

وضع الخبير الاستراتيجي الأمريكي ديفيد كيلكولن في كتابه الذي حمل عنوان " ثلاثة أركان لمكافحة التمرد (Three Pillars of Counterinsurgency) " الصادر في عام 2006، ثلاثة أعمدة لمواجهة التمرد تقوم على: الأمن، السياسة، الاقتصاد، حيث يتم تشكيل فريق عمل مهمته التعامل مع التمرد، على أن يكون هذا الفريق مرن (أي لا يعتمد كثيراً على التسلسل الهرمي للقيادة–أو بيروقراطية القيادات).

ويقوم هذا الفريق بتشخيص التمرد من خلال تحديد أسبابه، نقاط القوة لدى المتمردين، نقاط الضعف، ومن ثم وضع الاستراتيجية لمواجهتهم، وذلك من خلال العمل على تعزيز نقاط ضعفهم، والقضاء على نقاط قوتهم، فعلى سبيل المثال: إن كان المتمردون يستخدمون العنف كي ترد الدولة بالمثل وبالتالي يكسبون تعاطف الناس باعتبارهم ضحايا، هنا تلجأ الحكومة لضبط النفس ومحاولة توثيق ممارسات المتمردين ونشرها في وسائل الإعلام؛ بالتالي تحولت نقطة القوة إلى نقطة ضعف.

وإذا كان المتمردون يعانون من تخبط في اتخاذ القرارات، فعلى الحكومة زيادة هذا التخبط وتشجيعهم على الانفصال عن بعضهم كي يسهل القضاء عليهم من خلال (على سبيل المثال) إعلانها العفو عمن يسلم سلاحه للحكومة أو إشراك من يتخلى عن سلاحه في الحكم، فهنا يزداد التخبط ووجهات النظر حول كيفية التعامل مع مقترحات الحكومة، وينقسمون بين مؤيد للمهادنة مع الحكومة وبين رافض لذلك؛ بالتالي يكون ضعفهم قد ازداد.

[1] **نفس المرجع.**

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لتحليل وثيقة مكافحة التمرد

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى توضيح مفهوم التمرد ومكافحة التمرد؛ سنحاول في هذا الفصل معالجة إشكالية الدراسة من خلال مجموعة من المباحث والمطالب، بداية من عملية تحديد وحدة التسجيل والفئات الدلالية الى عملية تفسيرها وتحليلها.

المبحث الأول: التفسير الكمي للوثيقة

المطلب الأول: تحديد الفئات الموجودة في النص الأصلي:

من المهم الإشارة الى المحتوى الأصلي للنص قبل عملية تفكيكه في اختيار الوحدات التسجيلية أو بناء الفئات الدلالية والتي جاءت كما يلي:

الجدول رقم(1): الفئات الموجودة في النص الأصلي

1	**فهم السياق الاستراتيجي**
	- استراتيجية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التمرد - القوات البرية ومجموعة من العمليات العسكرية - الشرعية والمراقبة - فهم العمل الموحد - المبادئ الاستراتيجية
2	فهم البيئة العملية
	- اتجاهات الديمغرافية والتحضر - المتغيرات العملية - متغيرات المهمة والاعتبارات الميدانية
3	الثقافة
	- فهم الثقافة - تقييم الحالة الثقافية - نظم لفهم الثقافة
4	شروط وأساسيات التمرد
	- الحرب داخل الدول

	- شروط التمرد - أساسيات التمرد - أطر تحليلية أخرى
5	خصائص تهديدات التمرد
	- التنسيق والأنشطة - أنشطة التمرد - التهديدات التي تنبط بها
6	تعبئة القيادة والسيطرة
	- القيادة في مكافحة التمرد - مقر استخدامها في مكافحة التمرد - تزامن القوات التقليدية وقوات العمليات الخاصة
7	التخطيط لحركات التمرد
	- لتخطيط المفاهيمي - التحولات - اعتبارات التشغيل - عمليات المعلومات
8	المخابرات
	- أساسيات المخابرات - مصادر المخابرات - الاستخبار البشري
9	الطرق المباشرة لمكافحة التمرد
	- شكل (الوضوح، الانتظار، البناء، المرحلة الانتقالية) - العوامل المساعدة المباشرة الأخرى
10	الطرق غير المباشرة لمكافحة التمرد
	- مساعدة الدولة المضيفة والتعاون الأمني - مشاركة الأجيال - التفاوض والدبلوماسية - تحديد، فصل، عزل، تأثير، إعادة الإدماج - العوامل غير المباشرة الأخرى

11	العمل مع قوات الدولة المضيفة
	- تطوير وتقييم قوة الدولة المضيفة - العلاقات - تخطيط التعاون الأمني
12	التقييم
	- أطر التقييم /طرق التقييم / امتيازات التقييم / تطوير معايير التقييم.
13	الاعتبارات القانونية
	- هيئة لمساعدة الحكومة المضيفة - قواعد الاشتباك –قانون الحرب - النزاعات المسلحة

المطلب الثاني: توزيع المحتويات الدلالية في النص الأصلي

عملية التفيئة في الأساس هي عملية تجزئة المحتوى إلى وحدات قابلة للقياس– والعد، انطلاقا من جمع الخصائص أو الأوزان أو السمات المشركة في المحتوى واعادة تصنيفها في عناوين جامعة ذات دلالة لها علاقة مباشرة بإشكالية الدارسة وتساؤلاتها[1].

لذلك تعتبر الوحدات أصغر عناصر عملية التحليل، وهي التي يمكن إخضاعها للعد والقياس بسهولة، ويعطي وجودها أو غيابها وتكرارها او إبرازها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية وهي الأخرى تتطلب تعريفا إجرائيا واضحا ودقيقا من السهل تمييزه[2]. ولقد اخترت في بحثي هذا الفقرة كوحدة للتسجيل. من أجل الوصول الى نتائج تفيد الموضوع وتخدم الإشكالية.

الجدول(2): توزيع المحتويات الدلالية في النص الأصلي

الفئات	**المحتويات الدلالية في النص الأصلي للوثيقة**
فئـــة السياســـات الوطنية	وتشمل كل من: - البيانات والقرارات السياسية–الجهود الحكومية. - قوانين الحرب مبادئ الحرب.

[1]بن طبة بشير، تحليل المحتوى في بحوث الاتصال (مقاربة في الإشكاليات والصعوبات)، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، الوادي، العدد 13، 2015/12/14، ص321.
[2]**نفس المرجع**، ص325.

	- الاتفاقيات وقوانين التعامل مع الدولة المضيفة. - الاتفاقيات والقوانين التعامل مع قوات الدولة المضيفة وقوات الدول الأخرى.
فئة الأساليب العسكرية	وتشمل كل من: - الاستراتيجية العسكرية (الهجوم على مراكز العدو، عمليات التدخل السريع، الدعم اللوجيستي، والغارات الجوية، استهداف البنية التحتية للتمرد). - عمليات القوات الخاصة والقوات التقليدية وقوات الحلفاء وقوات متعددة الجنسيات –التخابر العسكري.
فئة الأساليب غير العسكرية	وتشمل كل من: - بناء وتمكين قدرات الدولة المضيفة –بناء الشرعية –بناء الكفاءة المهنية –عمليات الاستقرار. - الجهود الدبلوماسية، الاقتصادية، الإعلامية. - عمليات الاستخبار البشري والثقافي–عمليات التخطيط والتقييم. - عمليات إشراك الأجيال، والتفاوض والدبلوماسية. - إعادة إدماج المتمردين.
فئة التهديدات والمخاطر	وتشمل كل من: - أوصاف التمرد وأساليبه وأسباب وجوده وتمدده. - الصعوبات المتواجدة في مكافحة التمرد. - الصعوبات في التنسيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبين المدني والعسكري. - توصيف بيئة التمرد الجغرافية والديمغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية (المتغيرات). - توصيف الظروف المؤثرة على استقرار البلاد.

المطلب الثالث: التفسير الكمي للوثيقة:

تأخذ أداة التحليل عدة أشكال، فقد تصدر في شكل استمارة مقسمة الى خانات تضم كل منها عدد من المربعات التي رصد فيها أبحاث معدلات تكرار الظواهر[1].

احتوت وثيقة الدليل الميداني لمكافحة التمرد لموسم ماي 2014 على 760 وحدة تسجيلية؛ موزعة بشكل مختلف على الفئات الدلالية. فقد احتوت الفئة الأولى الخاصة بفئة التهديدات والمخاطر (ت.م) على 333 تكرار بنسبة 43.81% من المحتوى الإجمالي لنص الوثيقة. وتكونت الفئة الثانية الخاصة بالأساليب غير العسكرية (غ.ع) على تكرار 265 بنسبة 34.86 من النص الأصلي للوثيقة. وتكونت الفئة الثالثة الخاصة بالأساليب العسكرية بـ 94 تكرار بنسبة 12.39% من النص الكامل للوثيقة. أما الفئة الأخيرة والخاصة بفئة السياسات الوطنية (س.و) فتحصلت على 68 تكرار بنسبة 8.94% من النص الكامل للوثيقة. أنظر الجدول رقم (3)؛ والى الرسم البياني رقم (1)

الجدول(3) أداة تحليل وثيقة الدليل الميداني لمكافحة التمرد

الفئات	الترتيب	عدد التكرارات	نسبة التكرارات	الترميز
التهديدات والمخاطر	1	333	43.81	**ن.م**
الأساليب غير العسكرية	2	265	34.86	**غ.ع**
الأساليب العسكرية	3	94	12.36	**س.ع**
السياسات الوطنية	4	68	8.94	**س.و**

[1] طعيم أحمد رشدي، **تحليل المحتوى في العلوم الانسانية**، دار الفكر العربي، القاهر،2004، ص188.

الرسم البياني رقم (1): المحتوى الكمي لوثيقة الدليل الميداني FM3-24

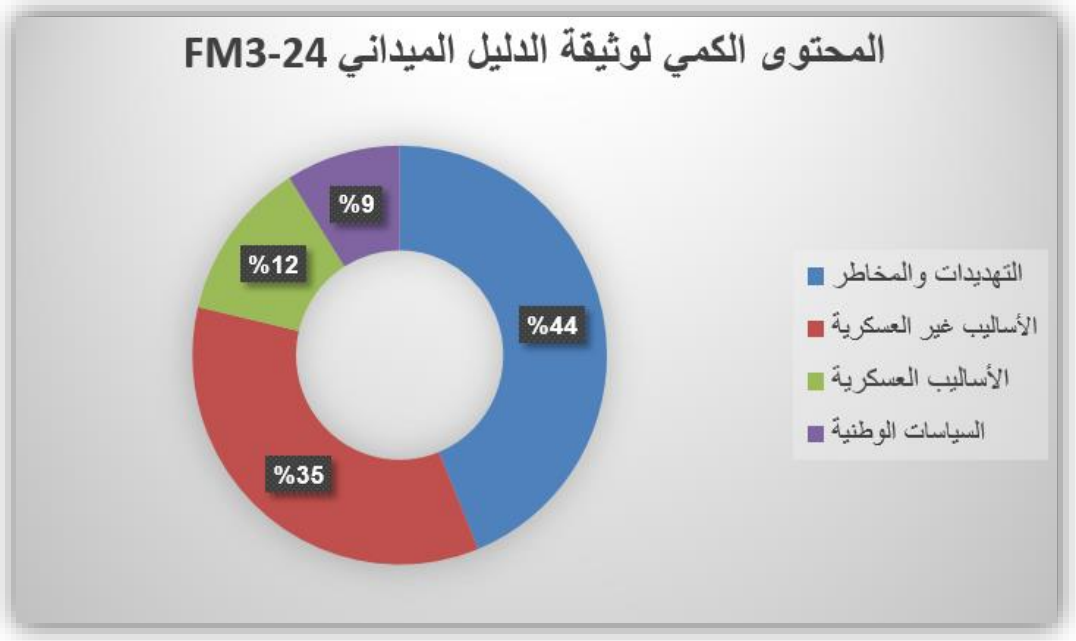

المطلب الرابع: التعريف الإجرائي للفئات:

مفهوم التعريف الاجرائي: هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته، أو قياسه، أو تسجيله[1].

1) فئة الأسلوب العسكري:

مجموعة الإجراءات التي تكون من خلال القوة العسكرية الصلبة، والهجوم على مراكز العدو على مستوى البر والبحر والجو، باستعمال كل الوسائل الحربية، من أجل استهداف البنية التحتية للمتمردين والقضاء عليهم.

2) فئة التهديدات والمخاطر:

مجموعة أوصاف البيئة الأمنية المعقدة، التي تميز التمرد وعملياته ومكافحته من صعوبات في مواجهة المتمردين، وصعوبة في التكامل بين الوحدات والمنظمات المدنية والعسكرية، والتنسيق بينهم، والظروف المحيطة بالتمرد من بيئة جغرافية صعبة، وفشل للدولة وفسادها، وحروب داخلية، وأعمال إرهابية، ومنظمات إجرامية.

[1] شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر،1997، ص 37.

3) فئة الأسلوب غير عسكري:

هي تلك العمليات التي تهدف إلى القضاء على التمرد والمتمردين، عن طريق مجموعة من الأساليب؛ والتي تتمثل في بناء وتمكين ودعم قدرات الدولة المضيفة، لبناء الشرعية والعمل على سيادة القانون، وعمليات إشراك الأجيال، وإعادة إدماج المتمردين في المجتمع، ومعالجة ظاهرة التمرد والقضاء على المتمردين.

4) فئة السياسات الوطنية:

مجموعة الجهود الحكومية على المستوى الإداري؛ من خلال البيانات والقرارات السياسية والقوانين والمبادئ بهدف مساندة مكافحي التمرد؛ وإعطاء لعملهم طابع شرعي وقانوني، يحفظ لهم حقوقهم ويتم دعمهم على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: التفسير الكيفي للوثيقة

المطلب الأول: فئة التهديدات والمخاطر

تعتبر فئة التهديدات والمخاطر هي الفئة الغالبة والمسيطرة في وثيقة الدليل الميداني لمكافحة التمرد بنسبة لعدد تكرارات الوحدة التسجيلية إلى333 تكرارا مانسبته43.81% من مجموع تكرارات الوثيقة. والملاحظ هنا تزايد هذه الفئة في الوثائق الأمنية الأمريكية في الفترة الأخيرة بشكل متزايد، خاصة بعد الحرب الباردة. إذ أصبحت السمة الرئيسية لعالم اليوم هي حالة عدم اليقين والشك والارتياب والفوضى، وأن هناك مشكلة بالتنبؤ بالمستقبل. لما يتميز به العالم من فوضى وحروب وأزمات متعددة في شتى البقاع.

وقد وصفت طبيعة البيئة الاستراتيجية وفق وثائق كلية الحرب الأمريكية باختصار بأربعة حروف (vuca) تضمن الوصف الآتي: نظام عالمي حافل بتهديدات كثيرة ومثيرة للشكوك. والصراع متأصل فيه، وهو غير قابل للتنبؤ، وفي هذا العالم تكون قدراتنا للدفاع عن مصالحنا الوطنية وتعزيزها مقيدة بقيود مرتبطة بحجم الموارد المادية والبشرية. وباختصار فإن هذه البيئة تتسم بالتقلب –المتغيرات –(variables) والتوجس (Uncertainty)والتعقيد

(Complexity)والغموض(Ammbiguity).[1]

فالتحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة حاليا يمثل وجود لاعب غير عقلاني من غير الدول، فتنظيم القاعدة يمارس الارهاب وهو غير مدعوم من دول ينطبق عليها التصرف العقلاني في سياستها الخارجية. وكان في استطاعة الولايات المتحدة الامريكية في السابق ردع المجموعات الارهابية من خلال ردع الدول التي تستقر بها. أما اليوم فلن تستطيع هذه السياسة حصد الثمار[2].

- وذكرت الوثيقة عدة اتجاهات عالمية ساهمت في تصاعد وتسارع درجة التهديدات والمخاطر في البيئة الامنية العالمية أهما:

1-العولمة: ويعرفها الكاتب الفرنسي دولفوس بأنها: نموذج للقرية الصغيرة التي ترتبط بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيود[3]. وتؤثر العولمة من خلال توفير حرية تدفق الاسلحة والمعلومات والاموال لجماعات التمرد والمتمردين، ويسمح للتمرد أن يكون له تأثير استراتيجي أوسع مما كان عليه في الماضي، مما يسهل عليهم الوصول الى الموارد والتأثير على الاهداف القريبة والبعيدة عن حدودهم، والاتصال بالجماعات الايديولوجية الاخرى والقيام بعمليات التعبئة والاستقطاب باستعمال التكنولوجيا.

يرى سبستيان جنجر أن تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر يتمثل في التأكيد على ما كان الصحافيون يقولونه لسنوات، وهو أن العالم مترابط، وبالتالي فإن عدم استقرار في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار في أمكنة أخرى من العالم. ومن ثم، فإن كل سكان العالم محليون بشكل ما، وإذا خاضت دولة ما حالة حرب، فإن كل الدول الأخرى تتعرض لمخاطر

[1] الزبيدي نصير مطر، **مرجع سابق**، ص115.

[2] عبادة محمد الناصر، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وادارة الأزمات الدولية (إيران، العراق، سورية، لبنا نموذجاً)**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، أفريل، 2015، ص132.

[3] بن عيشي بشير وغالم عبد الله، آثار العولمة على الأجهزة المصرفية-إشارة خاصة للمصارف الإسلامية-، **الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي، ص2.

بسبب تلك الحرب، وإذا كان أناس في بلد ما يتعرضون للموت، فإن أناسا آخرين في بلاد أخرى يتعرضون لمخاطر بفعل ذلك[1].

2-انتشار الاسلحة: انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يزيد من مخاطر استخدام تلك الأسلحة، ولكن لا يمكن التعرف على تهديدات محددة من دون تحليل نيات مستخدمي هذه الأسلحة، وفي هذا العالم المملوء بالشك والاضطراب، يكون من الأكثر صعوبة من ذي قبل تعريف أين تكمن مصالح دولة ما في علاقاتها الدولية؟ وماهي الأدوات الملائمة العسكرية وغير العسكرية (الاقتصادية والدبلوماسية) التي يمكن تطويرها؟ وهناك العديد من القرارات الصعبة الأخرى[2].

3-الاتجاهات الديمغرافية والتحضر: تزايد عدد السكان في المناطق النائية والمتخلفة يزيد من حدة التنافس على الموارد، مما يخلق تحديات للحكم، وكذا عدم قدرة الدولة على الاستجابة لمعالجة الكوارث الطبيعية، هذه العوامل تعزز من امكانية حدوث التمرد، وانتشار حالة من الفوضى والأمن. مع الهجرات الجماعية المتزايدة في العالم.

4-الدول الفاشلة: تفاقم مشكلات الديمغرافية وضغوط العولمة والفساد وانعدام الخدمات الحكومية والبيئة التحتية المتآكلة يمكن أن يؤدي إلى دولة فاشلة، مما توفر للجماعات المتمردة ملاذات وقواعد آمنة.

كما تتعرض القوى الكبرى لتحدي تهديدات كثيرة في القرن الحادي والعشرين -تهديدات تنبع حاليا من داخل الأمم بأكثر مما تنبع مما بينها، فمن قبل كانت القوة الدولية تتصدى أساسا للأعمال تضطلع بها الدول وراء حدودها ضد دول أخرى. وحاليا تصدر التهديدات عادة من دول تأوي الإرهابيين، أو تستحدث أسلحة الدمار الشامل، أو تتفكك أوصالها ببساطة وتغدو دولا

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، **المؤامة بين اعتبارات الامن والممارسة الديمقراطية- التجربة الامريكية نموذجاً**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص205.

[2] **نفس المرجع**، ص107.

فاشلة. ويقتضي التصدي لمثل هذه التهديدات القيام بمهمة مكلفة ومرهقة هي احتلال بلد بدلا من مجرد هزيمة جيشه في ساحة المعركة[1].

ولا يمكن التعاطي مع فشل الدولة من المخاوف فحسب؛ وإنما أيضا في سياق وفاء الدولة بالتزاماتها الدولية. وتشكل الدول المنهارة نسخة نادرة ومتطرفة من الدول الفاشلة. حيث تنهار بنية الدولة وسلطتها، وقانونها ونظامها السياسي، وينبغي إعادة تركيبها، والتمييز بين الدولة الضعيفة والفاشلة ليس بذلك الوضوح. كما ان الطريق الى الانهيار غامض أيضا. ويفترض في كثير من الأحيان ان انهيار هياكل او بنى الدولة، سواء من خلال هزيمة على يد قوة خارجية او نتيجة لفوضى داخلية. يؤدي الى فراغ في السلطة السياسية. وتكمن المشكلة الأساسية في كيفية التوصل الى أفضل طريقة لضمان امنها المادي والاقتصادي[2].

بعد ذكرنا لأهم الاتجاهات العالمية التي ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في تعظيم وانتشار التهديد؛ نعرج الى مجموعة التهديدات التي جاءت في الوثيقة. والتي تتمثل مجملها في:

1-التمرد وعمليات التمرد:

وقد أشارت الاستراتيجية إلى أن تغير الظروف يؤدي بالضرورة الى تغير الاستراتيجية ((فالأعداء في الماضي احتاجوا إلى جيوش كبيرة وقدرات صناعية كبيرة لكي يتمكنوا من تهديد الولايات المتحدة، أما الآن فإن شبكات صغيرة تضم عددا قليلا من الأفراد يمكن أن تتسبب في فوضى ومعاناة كبيرة للأراضي الأمريكية وبتكلفة تقل عن تكلفة شراء دبابة واحدة، فالإرهابيون مدربون على اختراق المجتمعات المفتوحة وتحويل مسار قوة التقانة الحديثة في مواجهتنا))[3]

وقدمت الوثيقة تعريفا للتمرد على أنه (الصراع من اجل السيطرة والنفود). ويتم عن عدم رضاهم عن الوضع القائم ومستعدين للقتال وذلك باستخدام وسائل عنيفة وغير عنيفة. وابرزت الوثيقة عدة اسباب ومظاهر للتمرد منها السياسية كحكم القبائل والعشائر مكان الحكم

[1] ليزلي جيلب، **قواعد القوة**، تر: كمال السيد، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 2011، ص22.
[2] اوجون محمد نسيب واصلان مراد، **نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط-منظور دستوري حول العراق وأفغانستان-**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2014، ص 15.
[3] علاء عبد الحفيظ محمد، **مرجع سابق**، ص211.

الديمقراطي؛ أما الاقتصادية فتتمثل في اعتمادهم على الاسواق السوداء والاقتصاديات غير الرسمية مثل التهريب والمخدرات، أما من الناحية الاجتماعية فتتمثل بانتشار الفقر والبطالة والتهميش. وكذلك تكوّن المواطنين من تركيبات مختلفة عرقيا واثنيا ودينيا، ويقطنون في الغالب في اماكن جغرافية صعبة مثل الجبال والصحاري بعيدا عن الحضر.

أما من ناحية شكل تنظيمات حركات التمرد فتنقسم بين الهرمية والشبكية. وتتعدد اساليبهم بين حروب العصابات والحروب اللامتماثلة. والترهيب والتخريب والعنف، فهم يستعملون جميع الوسائل المتاحة (الاعلامية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والايديولوجية ....) من أجل تقويض سلطة الدولة وشرعيتها. ويتميزون بالتكيف مع كل الظروف. أما تركيز هجماتهم فتكون في المناطق الحضرية أو الرموز الحكومية والدينية والتاريخية. ويمتلكون معدات التدريب والتسليح والدعم اللوجستي والاتصالات والتمويل.

وتقدم الوثيقة أهم اسباب التمرد بحيث تحدد السبب الرئيسي والجذري في إدراك المواطنين بأن المظالم مرتبطة بالحكومة مما يعزز التمرد عليها بمختلف الاشكال (المظاهرات، العصيان المدني والعسكري، العنف والأعمال الارهابية) . أما السبب الثاني فيعود الى سياسات الدولة القمعية تجاه مجموعات عرقية او دينية. أما السبب الثالث فيعود الى وجود قوات اجنبية على ارض الوطن وهذا مرتبط بتصورات واعتقادات السكان والنظر اليها على انها دولة محتلة، وان الحكومة خائنة وتعمل لصالح الغرباء. والسبب الرابع والاخير على حسب الوثيقة هو فساد الحكومات والدول وغياب الرقابة مما يرسخ التمرد.

2-أشباه الدول: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مهددة بدولة فاشلة أكثر مما هي مهددة بدول قوية. فغياب مؤسسات الدولة تنتج عنه سياسات غير رشيدة. وعجز الدولة والحكومة عن تأدية واجباتها اتجاه المواطنين، يحوّل ولاء المواطنين إلى القبيلة وإلى شيخ الدين على حساب الدولة.

ومن مظاهر عجز الدولة؛ العجز الاقتصادي؛ فلا تستطيع الدولة الوصول إلى انتاج وتوزيع واستهلاك الموارد ولا السيطرة عليها، مما يؤثر على قراراتها السياسية. والعجز الاجتماعي فتظهر البطالة وينتشر الفقر والفئات الاجتماعية. والعجز الامني بحيث لا تستطيع الدولة احتكار العنف والقوة، فتتواجد الحروب الأهلية وحركات تمرد والعصيان المدني وانقلابات وانتشار

للمجموعات الإجرامية وبذلك تتكون البيئة وينتج عن الوضع دول منهارة ودول فاشلة.

3 –صعوبات التنسيق والتكامل:

تعتمد عمليات مكافحة التمرد على حسب الوثيقة على جهد شامل وموحد من قبل الجهود الولايات المتحدة الأمريكية، وجهود الدول المضيفة، وجهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية والمحلية والمنظمات المدنية والعسكرية. لذلك تكمن الصعوبة في التناسق والتكامل بين كل الجهود وتتجلى الصعوبة في:

1–التناسق والتكامل في جهود الدولة الأمريكية والدولة المضيفة: تعتبر الدولة المضيفة هي الشريك الأساسي في عمليات مكافحة التمرد. لكن هناك مشاكل تحول دون التنسيق الجيد والتكامل الكامل. مثل اختلاف القدرات ومستوى الجهوزية والتدريب، وكذا حساسية خضوع قوى وطنية لدول أجنبية؛ غالبا ما يحول إلى علاقات غير قوية، وكذا اختلاف المصالح الاستراتيجية والأهداف المختلفة مع امكانية أن تصل الى تصادم المصالح.

2–صعوبة التنسيق والتكامل بين المنظمات والوكالات:

– تكمن الصعوبة بين اختلاف الأسس القانونية لمختلف الوكالات والمنظمات.

– المنظمات غير الحكومية لديها مجموعة من الأجندات لا يمكن السيطرة عليها، فكلما كانت مستقلة إلا ولاقت قابلية أكثر لدى السكان.

–صعوبة التنسيق بين الجهود المدنية والجهود العسكرية وخاصة في ميادين المعارك وفي العمليات داخل الأحياء؛ باعتبار أن معظم المنظمات لها أهداف إنسانية محضة ووجودها في أعمال مع الجيش يفقدها مصداقيتها.

–اختلاف الرؤى والأهداف الاستراتيجية والمصالح بين الدول المشاركة في عمليات مكافحة التمرد.

كما كان للعلاقة المضطربة بين أركان الإدارة الأميركية أثرا كبيرا في القرارات التي ارتجلت من دون دراسة، فوصل التمادي في هذه الانقسامات حدودا عليا فمنعت وزارة الدفاع مسؤوليها من المشاركة في تدريب تطبيقي أجرته وكالة الاستخبارات المركزية قبل الحرب[1].

وعدم قدرة الرئيس الأمريكي على أن يحسم دائما الخلافات الأساسية التي قد تنشأ بين الإدارات التنفيذية، أو مواجهة أي مقاومة لسياسته من جانب إدارة تنفيذية من دون المخاطرة بإثارة صراعات مع الكونجرس الذي عادة ما يكون في استعداد للاستفادة من الخلافات والصراعات العلنية في داخل الجهاز التنفيذي. ومن أبرز الخلافات ما حدث من خلافات بين وزارتي الخارجية والدفاع أثناء غزو العراق[2].

المطلب الثاني: فئة الأساليب غير العسكرية

جاءت هذه الفئة بمجموع تكرارات تصل الى 265 تكرارا. ما نسبته 34.86%من مجموع تكرارات نص الوثيقة. والملاحظ هو تزايد حضور هده الفئة يشكل متصاعد ومتزايد في الوثائق والتقارير الامريكية الأخيرة.

لا يُعتبر هذا النهج الغير العسكري بديلا للنهج العسكري والقوة العسكرية؛ ولكن جزء مهم في معالجة التمرد ومكافحته. باعتبار ان التهديدات القديمة كان يتعامل معها من خلال الردع او الاحتواء او العقوبات، لكن التهديدات والمخاطر والتمرد الجديدة تتميز بخصائص أخرى، فليست تابعة لدولة كي تتم معاقبتها، وليست لها ارض واضحة تحتمي فيها كي يتم قصفها. وتتميز بأساليب قتالية غير متماثلة.

فعلى الرغم من زيادة عدد القوات الامريكية وعديدها واستخدامها مختلف التقنيات العسكرية المتطورة فقد تصاعد العنف في أفغانستان وتباطا التقدم السياسي والاقتصادي دون توفر إشارات الى ان الحملة العسكرية الراهنة ستستطيع هزيمة طالبان وتحقيق السلم والامن

[1] عبادة محمد الناصر، **مرجع سابق**، ص169.

[2] علاء عبد الحفيظ، **مرجع سابق**، ص171.

وحكم القانون[1]. لهذا قدمت الوثيقة عدة أساليب ووسائل من اجل مكافحة التمرد ومعالجة بيئته وتتلخص الأساليب في كسب قلوب وعقول المتمردين من خلال بناء دولة مؤسسات. والتعامل والتفاوض مع المتمردين، واعادت ادماجهم الى المجتمع. وباستعمال أدوات أخرى مثل الاستخبارات البشرية والثقافية.

يمثل بناء الدولة من اهم العوامل التي تساعد في القضاء على التمرد من خلال نشر الديمقراطية، وبناء مؤسسات تحمل صفة الشرعية والقانونية. وعليه فان بناء المؤسسات الأمنية لجلب الامن مهمة جدا في بناء شرعية الدولة. فالدولة التي لا تحتكر العنف والقوة لا تعتبر دولة كاملة. واحساس المواطن بالأمن، إحساس بان هناك دولة تقوم بواجبتها نحوه. وقد لخصت الوثيقة الأجهزة الأمنية في الشرطة والجيش.

وتعمل الإدارة الأمريكية على بناء قدرات قوات الأمن البلد المضيف نظرا لاستعداداتها للانسحاب في المستقبل. ففي العراق باشرت الحكومة الأمريكية بمخطط قيمته 5.7 مليار دولار لتدريب 270000 جندي عراقي ووحدات عسكرية مساعدة في صيف العام 2006 ويتوقع المخطط الذي طوره الجنرال المتقاعد "ديفيد اتش لاك" انتقالا سريعا للمسؤولية من القوات الامريكية الى القوات العراقية، وفي نهاية كانون الثاني 2005 كانت القوات الامريكية وقوات التحالف تجهزان 12000عنصر في الأسبوع لتسير دوريات يخضع 1200منهم لقيادة القوات العراقية الامريكية المشتركة. بحيث تصبح الغالبية العظمى من عناصر الدوريات تحت قيادة القوات العراقية[2].

والتزمت إدارة أوباما بتوفير التدريب والدعم اللوجستي للمؤسسات الأفغانية الضخمة التي يبلغ قوامها 200الف من رجال الشرطة[3]، وفي مطلع العام 2006 بذلت الإدارة جهودا دبلوماسية كثيفة كانت تهدف الى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الشيعة والاكراد والسنة والعلمانيين، وكان الائتلاف العراقي الموحد باعتبار أكبر كتلة في البرلمان حق ترشيح رئيس الوزراء. وكان

[1] مجموعة مؤلفين، **معضلة أفغانستان (طالبان والولايات المتحدة)**، تحرير: عبد العزيز الحيص، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014، ص50.

[2] ايفو دالدر ونيكول نيسوتو وفيليب غوردن، **هلال الأزمات (الاستراتيجية الامريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير)**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص148.

[3] جوان كول، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، **سلسلة محاضرات الامارات**. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2013/02/19، 167، ص8.

المرشح المفضل لدى الإدارة هو مرشح المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عادل عبد الهادي وهو اقتصادي من خريجي فرنسا وصاحب أفكار ليبرالية نسبيا[1].

فبالتوازي مع عمليات بناء الشرطة والجيش وتدريبهم من أجل تسليم المهمة على المدى الطويل للدولة المضيفة؛ كان عليهم بناء منظومة قانونية تتوافق مع الثقافة والممارسات المحلية للتعامل مع المسلحين والمتمردين كمجرمين وخارجي عن القانون، وهو ما يعزز شرعية حكومة الدولة المضيفة لتحقيق النجاح في مكافحة التمرد. لهذا يجب على الدولة المضيفة تطوير النظم القانونية والنظم القضائية؛ كحظر التجوال، وتصاريح السفر، وعمليات الإحصاء البيو ميتري. للتعرف على المسلحين وحماية السكان. ويجب عليها كذلك إصلاح مؤسسات الحكم والقضاء مثل (السجون والمحاكم ومراكز الشرطة).

وقد ذكرت الوثيقة بعض الهيئات والأساليب التي تساعد في القضاء على التمرد بالأسلوب والنهج غير العسكري مثل الفريق القطري الذي هو عبارة عن هيئة داخل البلد تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية، تكون على رأس الهيئة البعثة الدبلوماسية الأمريكية، وهو أعلى سلطة مرتبة، ويكمن عملها في دمج الجهود المدنية لمرافقة الجهود العسكرية لدعم الدولة المضيفة، وتعمل الهيئة على توفير المعرفة المحلية للسكان والتنسيق مع الملحق العسكري الأمريكي.

بعض ممثلين الجهات الحكومية الأمريكية في الفريق القطري: وزارة العدل، وزارة الزراعة، وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للبيئة الدولية.

المنظمات غير الحكومية: هدفها غير ربحي، وهي مكرسة لتخفيف المعاناة الإنسانية، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة وحقوق الإنسان، وتسوية النزاعات وتشجيع إنشاء المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني، تعمل وفق مواثيق تنظيمية، وتتلقى جزء من تمويلها من الحكومات الوطنية أو المنظمات الدولية. جلهم يعملون في مناطق الصراع والمناطق الحرجة.

[1] بيترو غالبرين، **نهاية العراق**، تر: إياد أحمد، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2007، ص245.

عمليات التخطيط المفاهيمي: ويشمل التخطيط النظري المحدد للأهداف والنوايا من أجل تطوير المفاهيم الواسعة للعمل وتكييف أساليب العمل مع بيئة التمرد لعمليات ناجحة، فالتدريب والتكييف الجيدان وفهم الإشارة القانونية والأخلاقية وفقا لاستراتيجية شاملة تعزز من نجاح مكافحة التمرد.

وتكون خطوات التخطيط المفاهيمي بداية بالتصميم الذي هو عبارة عن صياغة إطار عمل لحل المشكلة في التعامل مع السكان والبيئة. لكشف صحة الافتراضات من أجل التقييم، فعمليات التقييم المستمرة مهمة جداً وضرورية من أجل تطوير العمل. ومن بين أدوات التخطيط خط من الجهد التي تساعد القادة على ترتيب الأحداث التكتيكية في الوقت المناسب، وتوحيد جهود الوكالات والمنظمات الموجودة على الأرض. وتساعد الأداة خط من الجهد في تحديد المهام، وإسنادها، وتخصيص الموارد، وتقييم العمليات.

فمن بين كذلك أهم الوسائل التي ذكرتها الوثيقة في أسلوب غير العسكري، وسيلة الدبلوماسية والمفاوضات مع المتمردين. من خلال إشراكهم في العمليات السياسية، والتأثير عليهم وعلى معتقداتهم وتفكيرهم.

تاريخ الحروب يعلمنا أن المفاوضات هي الحل الناجح والوحيد حين تدرك الأطراف المتورطة أنه لن يكون بمقدورها تحقيق أغراضها التكتيكية وأهدافها الاستراتيجية عبر متابعة القتال، الثورة الأمريكية والثورة الجزائرية والحروب الأهلية في " زامبيا، والسلفادور، وأنغولا والمفاوضات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين" كلها أمثلة تؤكد أن الأطراف المتحاربة أجبرت على التفاوض بسبب فشل الحل العسكري، لذلك كما يقول بيرنسلين: "***يجب أن تسير معارك المفاوضات السلمية وجولات الحرب العسكرية يداً بيد، فهما في النهاية وهنا. ربما تكون المفارقة، وجهان لعملة سياسية واحدة***"[1]. والحرب امتداد للسياسة.

ويتفق العديد من المراقبين والباحثين والسياسيين والقادة العسكريين في أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المشاركة في القوات الدولية على أن السبيل الوحيد لإيقاف النزاع في أفغانستان يكمن في التفاوض مع حركة طالبان، فمن غير المفاوضات تكون حتماً

[1] مجموعة مؤلفين، **مرجع سابق**، ص41.

حرب بلا نهاية لما يتمتع به الطرفان من مزايا وخصائص يصعب فيها تحديد الرابح والخاسر من المعركة[1].

فهدف المفاوضات هو خفض العنف والعودة إلى العملية السياسية، من أجل معالجة المظالم الأساسية سلمياً ومعالجة الأسباب الجذرية للتمرد مثل: انخفاض حقوق الإنسان واستعمال القسوة مع السكان.

ويعتبر نهج (تحديد وعزل وإدماج) وسيلة استباقية لمعالجة الأسباب الجذرية قبل أن يتطور التمرد. وتكون خطوات النهج من خلال جعل المتمردين يشعرون بالعزلة وغير مدعمين من قبل السكان، ثم قيام القوات الأمريكية وقوات الدولة المضيفة ببدل جهود سلمية للتأثير عليهم للاستسلام؛ ثم إعادة إدماجهم في المجتمع كأفراد صالحين.

العمل على استقرار المجتمع وتمكين حكم محلي شرعي يفصل المتمردين عن المجتمع، وتحد من عملهم. وخاصة في المناطق الريفية، وتعتمد هذه العملية على قوات أمن الدولة المضيفة أولا، ودعمها من قبل القوات الأمريكية. فالهدف من عزل التمرد هو كسر الروابط النفسية والجسدية بين المتمردين والمجتمع وتحديد نقاط الضعف للمتمردين.

كذلك معاملة المتمردين معاملة إنسانية وعادلة، تحمل العديد من الفرص على المدى القصير. وقد تسبب تلفا في تجنيد المتمردين. فالقوة الزائدة والاعتداء قد يعزز الحقد والكراهية وتقدم العدو فرصة لدعاية، وتساعد على تجنيد المتمردين والدعم لهم.

وتشمل عمليات العزل: قطع خطوات التجنيد والتمويل بالأسلحة والمعدات، عمليات التأثير على المتمردين، من خلال استمالة عواطفهم، لتغيير سلوكهم ومعتقداتهم مع برامج اغرائية (برامج العفو، وبرامج إعادة الإدماج) مما يسبب انقسامات داخل المجتمع ويتم إضعافهم.

وتتمثل عملية إشراك الأجيال في تمكين السكان من المشاركة بالطرق القانونية في الخطاب السياسي والمعارضة، ومكونات المجتمع المدني. فالمشاركة في العملية السياسية، سواءً في المعارضة أو الموالاة تعتبر وسيلة جيدة لمعالجة المظالم الأساسية، لإعطاء مجال للرفض

[1] **نفس المرجع**، ص37.

بطرق بديلة عن العنف. وتكون عملية إشراك الأجيال وفق الوثيقة من خلال استقطاب الشباب والذي هو محور التمرد، من أجل المشاركة في اجتماعات المجالس المحلية، التي تضم ممثلين من مختلف الأجيال لمناقشة مطالبهم، وتبيان مظالمهم. وكفاحهم من أجل الحصول على مدارس مفتوحة لجميع الطلاب، وحصولهم على الاهتمام الطبي كجهود مرضية لضمان الخدمات الأساسية.

تشجيع الدولة المضيفة لمختلف الأجيال في المجتمع للمشاركة في العمليات الانتخابية وفي المناصب الإدارية وفي منظمات المجتمع المدني، من خلال جهود طويلة الأمد من أجل القضاء على التمرد عن طريق ادوات غير العسكرية.

وأدرجت وثيقة الدليل الميداني لمكافحة التمرد عمليات الاستخبار. وجعلتها من أهم الوسائل غير العسكرية في القضاء على التمرد وإنهائه وخاصة عمليات الاستخبار الثقافي والبشري.

اعتبرت الإدارة الأمريكية في أعقاب أزمة الحادي عشر من سبتمبر أن تطوير دور الاستخبارات يعد عنصرا حيويا في منع حدوث هجمات إرهابية مستقبلية[1]. تعد ثورة المعلومات المتصاعدة في العالم المتقدم التحدي الجديد المناهض لعمل وكالة المخابرات في مقدمات القرن الحادي والعشرين، وفي جميع الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].فكل دولار ينفق على الاستخبارات النشيطة الوقائية، يساوي على الأرجح أكثر من عشرة دولارات تنفق في حماية أمن الأهداف التي يحتمل أن يستهدفها الإرهابيون[3].

بالرغم من أن اسم المخابرات ارتبط بالأعمال العسكرية؛ إلا ان الوثيقة أعطت له مهام مدنية لا تقل أهمية عن النهج العسكري. ومن بين وسائل الاستخبارات غير العسكرية في الوثيقة: الاستخبار الثقافي، فالثقافة على حسب الوثيقة عنصر من عناصر البيئة التشغيلية وهي مجموعة من التعقيدات والتغيرات المستمرة مع العوامل الاجتماعية والتاريخية والسياسية والبيئية المرتبطة. والتي تشكل التصورات والدوافع والسلوكيات للسكان.

[1] علاء عبد الحفيظ، **مرجع سابق**، ص193.

[2] الزبيدي نصير مطر، **مرجع سابق**، ص59.

[3] **نفس المرجع**، ص 145.

فالنجاح في عمليات مكافحة التمرد يعتمد كثيرا على الفهم الدقيق للمجتمع وثقافة السكان المحليين. كمعرفة اللغة مثلا؛ حيث توفر سهولة التواصل معهم، والتحرك بينهم. وتقدم أكثر فهمًا لمطالب السكان. وهذا الاستخبار يجعل قوات مكافحة التمرد تفهم الظروف والأسباب الجذرية للتمرد، وتساعد في الوصول الى نتائج دقيقة.

مراكز الانصهار: عبارة عن مركز تعاوني بين عدة وحدات ومنظمات ووكالات التي تجلب الموارد والخبرات والمعلومات للمركز بهدف دعم سرعة تنفيذ العمليات. ويتألف أعضاءه من ممثلي المخابرات ومن المسؤولين المختلفين للوكالات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

مركز تحليل الجاذبية: يعمل على تحليل مصادر التمرد ومعرفة نقاط ضعفه وقوته التي تتغير مع الظروف الزمانية والمكانية.

عمليات التشكيل النقدي: هدفها توفير الاستقرار والامن الاقتصادي من خلال متابعة الملكيات والسجلات المالية، التي تساعد في الكشف عن معلومات حول بيئة المجتمع. وهذه السجلات المالية تساعد في توفر معلومات عن مصادر تمويل التمرد.

فمن بين الوسائل غير العسكرية في مكافحة التمرد كذلك: دعم المشاريع التنموية لكسب تأييد السكان وتقويض التمرد؛ اصلاح الاضرار الناجمة عن العمليات العسكرية؛ تمويل مشاريع تنظيف المدينة ومشاريع الصرف الصحي وتوفير الخدمات؛ تحسين البيئة التحتية لتحسين نوعية حياة المواطنين؛ تمويل المشاريع الزراعية والاقتصادية؛ دعم القوانين التعويضية التي تقدمها الوكالات المانحة والأمم المتحدة.

المطلب الثالث: فئة الأساليب العسكرية

جاءت هذه الفئة بقدر تكرارات وصلت الى 94 تكرارا. ما نسبته 12.36% من مجموع تكرارات الوثيقة. ونلاحظ ان هذه الفئة قد تراجع حضورها في التقارير والوثائق الامريكية بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، خاصة مع بدايات حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

فالقوة العسكرية بالنسبة للإدارة الامريكية تعتبر من اهم مظاهر ريادتها في العالم. اذ تعد القوة العسكرية عموما أحد اهم المقاييس الهامة لقوة الدولة وقدرتها على مواجهة المشكلات

والأزمات. وتؤدي القوة العسكرية دورا كبيرا في صنع القرار السياسي وهي كما تصفها وزيرة الخارجية الامريكية السابقة كونداليزا رايس بانها "***أداة خاصة صممت لتكون مميتة. فهي ليست قوات لحماية المدنيين وليست حكما سياسيا انها الأداة الأفضل لدعم الأهداف السياسية الواضحة من دون حدود***"[1].

استنادا الى وزارة الدفاع الامريكية نفسها سنة 2003، فإن الولايات المتحدة الامريكية تمتلك ما يربو عن 702 قاعدة بحرية في الخارج تتوزع على 130 بلدا من بلدان العالم. وهي الى جانب ذلك تمتلك 6000 قاعدة بحرية داخل الأراضي والمياه الامريكية. فالقوة العسكرية الامريكية لا توجد قوة تضاهيها في العالم من حيت القوة والتكنولوجيا والانتشار، لكن بالرغم من ضخامة الجيش الأمريكي وتقدمه التكنلوجي الا انه فشل في الحروب الأخيرة ضد الإرهابيين وضد حركات التمرد. ويلخص اقتباس من دونالد هذه المعضلة فيقول "نحن نعلم اننا نقتل الكثير ونأسر الكثير ونجمع الأسلحة ولكننا لا نعلم حتى الآن إن كان هذا هو الفوز نفسه " وهذا ما فسره المفكرون واصطلح عليه بمستنقع أفغانستان والعراق[2].

ذلك لان القوة الدولية يمددها ويضائلها مصدر جديد لأكثر التهديدات خطورةً للأمن والسلم الدوليين. وتتبع هذه التهديدات حاليا من داخل الدول أكثر مما تتبع فيما بينها، وهذا ما يجعل التصدي للتهديدات أكثر صعوبة وأشد مشقة.

لقد كان من السهل طرد جيش صدام حسين من الكويت وكان من السهل نسبيا هزيمة طالبان الأفغانية على ارض المعركة واحتلال كابل وضرب جيش صدام حسين واحتلال العراق. لتأتي المآزق فيما يعد من حركات الداخل، بأفغانستان والعراق.[3]

الهدف النهائي من مكافحة التمرد ليس القتل ولا القمع. ولكن الهدف هو القضاء وانهاء التمرد وبناء دولة مستقرة. وقد أشار دافيد غالولا الى ان مكافحة التمرد المثالية، قد يكون 80% منها سياسي، و20% منها عسكري وأكد ان نقطة القوة العسكرية هي إيجاد حلول سياسية[1].

---

[1] عبادة محمد الناصر، **مرجع سابق**، ص104.

[2] رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**. ط4، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، 2015، ص40.

[3] ليزلي جليب، **مرجع سابق**، ص86.

إلا ان ذلك لا ينفي أهمية القوة الصلبة في عمليات مكافحة التمرد، وقد تناولته الوثيقة من خلال مجموعة من التكتيكات بحيث تكون موازية لتكتيكات غير عسكرية وبالاشتراك مع الدولة المضيفة بتدريب جيوشها او مساعدتها في عمليات مكافحة التمرد. وقد أعطت الوثيقة للجيش مهام مدنية مثل مساعدة الناس في الازمات الطبيعية، والاقتراب من الشعب والتواصل معه بغية كسب قلوبهم وعقولهم.

أكدت الوثيقة على القوة العسكرية في مكافحة التمرد إلا انها حددت مقدراها وكيفية استعمالها. فالقوة العسكرية في الوثيقة تعمل ضمن استراتيجية متكاملة من اجل القضاء على التمرد واسبابه الجدرية وعلى الظروف التي تسمح بوجوده. لكنها تتميز ببعض مهام القوة الصلبة كالعمليات الهجومية والغارات وتطويق العدو للحد من قوته وتدميره وتدمير بيئته التحتية، من اجل إيجاد بيئة مناسبة للعمل السياسي والثقافي والاقتصادي ومن اجل مساعدة الدولة المضيفة في القيام بمهامها.

ومن أكثر الأجهزة كفاءةً واستعمالا من قبل القوات الامريكية في مكافحة التمرد: القوات الخاصة، والطائرات بما فيها الطائرات بدون طيار، وقوات المارينز.

1. قوات العمليات الخاصة[2]:

تتألف من مجموعات واسعة من وحدات مختارة بعناية ومدربة تدريبا عاليا من جميع اجنحة القوات المسلحة الامريكية الأربعة وتشمل: قوات العمليات الخاصة التابعة لسلاح البحرية وحدات السيل "seal"؛ وهي اختصار لقوات البر والبحر والجو. وتتميز بخفض تكلفتها المالية مقارنة بالوحدات الأخرى؛ وكفاءتها في الحروب غير النظامية. ومن أبرز المهمات التي انجزوها هي القضاء على زعيم وتنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

---

[1]العنزي ماجد بن مسير محمد، **مشروع ترجمة الابادة والقتل الجماعي، مكافحة الارهاب، مكافحة التمرد**، مذكرة غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.2015، ص88.

[2]ليندا روبنسون، **مستقبل قوات العمليات الخاصة الامريكية**. ط1. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. الامارات العربية المتحدة. 2014.ص11.

2. لطائرات بدون طيار:

قمة التطورات الحقيقية التي شهدها القرن العشرون ويمكن ربطها مباشرة بالتقدم العلمي في العصر الحديث[1]، ويكمن عملها في الاستطلاع والمراقبة وإطلاق الصواريخ.

3. قوات المشاة البحرية:

ويُطلق عليها مسمى المارينز أيضاً، ويصل عدد موظّفيها إلى ما يفوق مائة وتسعين ألف جندي، وتقع على عاتق قوات المارينز مسؤولية التنسيق بين مهام سلاحي المشاة البحري والبحرية الأمريكية لضمان إيصال المعونات والأسلحة في حال وقوع أزمات عالمية[2]. ومن بين أبرز مهامها تدريب قوات الصاعقة بالعراق.

العمل ضمن تحالفات:

أكدت الوثيقة على تحمل الدول المهددة من التمرد بطريقة مباشرة او غير مباشرة تبعات هذه التهديدات والمخاطر من خلال مشاركته في القضاء على التمرد؛ من خلال أحلاف جماعية، وتقسم التكاليف وتحمل الأعباء. أما الجزء الأكبر تتحمله الدولة المضيفة. وتنحصر مهام القوات الامريكية في تدريب وتجهيز الجيوش والدعم والاسناد الجوي بمساعدة من المستشارين العسكريين الأمريكيين؛ في حال خوض المعارك.

وأنشأت الولايات المتحدة تحالفاً جمع بين الدول الغربية والعربية التي ترغب في المشاركة، أو المساعدة على الأقل، في الحملة الجوية التي تهدف إلى" تدمير الدولة الإسلامية في العراق والشام بالكامل." بدأت الحملة في شهر أيلول، وتوسعت لتشمل أهداف الجهاديين في سوريا. وفي الوقت نفسه، أطلقت الولايات المتحدة برنامجا جديدا يهدف إلى إعادة بناء وتدريب أقسام من الجيش العراقي تضم الشيعة، والأكراد، وأهل السُنة، وألزمت نفسها بإنشاء قوة جديدة في سوريا من شأنها أن تكون قادرة على إعادة السيطرة على المناطق التي يفرض الجهاديين السيطرة عليها[3].

---

[1] مجموعة مؤلفين، **مرجع سابق**، ص155.

[2] ايمان الحيارى، **كم عدد الجيش الأمريكي**، 2017/02/19،
http://mawdoo3.com/%D9%83%D9%85_%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A.

[3] براين مايكل جنكيز، **كيفية تشكيل الصرعات الحالية لمستقبل سوريا والعراق**، مؤسسة راند. 2015، ص6.

بتاريخ 24 ديسمبر 2016 اشارت معلومات الى مشاركة المئات من المارينز وبإسناد من طائرات الاباتشي والمدفعية بعملية هجوم ضد تنظيم داعس من محور شمال مدينة الموصل على مساحة تمتد لأكثر من 30 كم2. وفي 25 ديسمبر 2016 نقلت وكالة «رويترز» عن العقيد في الجيش الأميركي بريت جي سيلفيا قوله "***بدأنا تعزيز اندماجنا مع القوات العراقية ليشمل المزيد من المشاركة مع التشكيلات المتقدمة وأضاف سيلفا الذي يقود قوة من 1700 عسكري وصفها بأنها العمود الفقري لقوات التحالف البرية أن مستوى الاندماج يشبه فرق عمليات خاصة صغيرة تشارك في القتال مع قوات محلية أكبر حجماً للمساعدة في تعزيز قدراتها***"[1].

وقد استعادت القوات الكردية بمساندة من القوات الجوية الامريكية السيطرة على منطقتي مهمور وغوير قرب الموصل من يدي تنظيم الدولة[2].

المطلب الرابع: فئة السياسات الوطنية:

تعتبر هذه الفئة هي الفئة الأقل تكرارا في الوثيقة، وبلغ تكرار وحداتها 68 تكرار. ما نسبته8.94% من مجموع تكرارات الوثيقة. دلالة على أن وثيقة الدليل الميداني تتناول مكافحة التمرد على الميدان وعلى ارض المعركة وليس على أروقة الحكومات ولا على الدفاتر السياسية، لأن التهديدات الجديدة تتصف بالغموض والشك وسرعة التغيير. ولمجابهة هذه التهديدات بكفاءة عالية وبفعالية أكثر كان لزاما أن يكون التعلم والتكيف والنجاح يحدده ميدان القتال والحرب. وهو ما جعل هذه الفئة هي الفئة الأقل من بين كل الفئات، لكن لا يخفي هذا أهميتها الكبيرة على المستوى السياسي وعلى مستوى الحكومات في القضاء على التمرد.

تبقى السياسيات الوطنية والقوانين أدوات مهمة في القضاء على التمرد؛ باعتبار ان مكافحة التمرد تكون عبر استراتيجية وطنية كاملة ومنظومة مترابطة من العمليات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية.

[1] ارول محمد سيف الدين، **الوجود العسكري الأمريكي في العراق**، 2017/02/06، https://ankasam.org/ar/author/ankasam/page/5/

[2] الجزيرة، **ما هو التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية؟** 2017/03/23، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/1/6/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9

والقانون يوفر الامن الذي يضمن الحرية. فبداية، يغلق القانون الثغرات التي تعوق قدرتنا على استجواب الإرهابيين، وثانيا. فان القانون يعد بمنزلة تحديث القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب لمواجهة التحديات الناجمة عن التقانة الجديدة والتهديدات الجديدة، وثالثا. فان القوانين تسمح لنا بإنشاء فريق عمل يعمل بشكل مكثف يتبادل المعلومات ويجعلنا نشترك جميعا في مكافحة الإرهاب[1].فقد امد قانون مكافحة الإرهاب السلطة التنفيذية بقائمة واسعة من السلطات للتصدي للأشكال المختلفة للجريمة والإرهاب الذي تم تعريفه بشكل واسع وخاصة مع انتشار التقنيات الجديدة[2].كما يضاعف القانون من سلطات مكتب التحقيقات ال الفيديرالي ووكالة المخابرات المركزية الامريكية داخل الولايات المتحدة[3].وقد سمحت القوانين للولايات المتحدة الامريكية بإدانة ومعاقبة الدول الراعية للإرهاب، مثل قانون جاستا وقانون باتريوت اكت 1، وباتريوت اكت 2، والعقوبات الامريكية على السودان والعراق وسوريا وليبيا.

وكذلك من خلال التوجه نحو أجهزة الأمم المتحدة ومجلس الامن لاستصدار قرارات تدين الإرهاب الذي هو جزء من التمرد مثل: القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي يدعو إلى تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية التي تعود إلى تنظيم داعش وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. كما يدعو الدول إلى تجريم المعاملات المالية المتصلة بالإرهاب، بما في ذلك جميع المعاملات مع الإرهابيين الأفراد والجماعات الإرهابية[4].واعتمد مجلس الأمن الدولي سنة 2015 القرار رقم 2253 بالإجماع حول مكافحة تمويل الإرهاب.

وكذا توجُّه الرئيس الأمريكي باراك أوباما الى الأمم المتحدة لاستصدار قرار من مجلس الامن الدولي يحمل الرقم 1973 ويتضمن تفويضا واضحا بموجب الفصل السابع لاستخدام "كل الوسائل الضرورية" لفرض حضر جوي فوق منطقة ليبيا (لمنع القوات الجوية لمعمر القذافي من

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، **مرجع سابق**، ص220.

[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[3] **نفس المرجع**، ص226.

[4] مركز أنباء الأمم المتحدة، **مجلس الامن يعتمد قرار بالأجماع حول مكافحة تمويل الإرهاب**، 2017/02/04، http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=25246

مهاجمة السكان المدنيين). وكذا الحصول على تفويض للكونجرس وتأييد بالأجماع في مجلس الامن الدولي لاستخدام القوة[1].

يُعد قانون مكافحة الإرهاب usa patriot act من أهم القوانين التي تم إصدارها في اعقاب احداث الحادي عشر من سبتمبر فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب[2]. وهو القانون الذي يسمح بإجراءات التفتيش ضد الافراد والمنظمات داخل الولايات المتحدة الامريكية. فدور القانون يعطي للفعل الأمريكي في مكافحة التمرد الصبغة الشرعية والقبولية عند المجتمع المحلي وعلى المستوى الدولي؛ ويجنب الجنود والحكومة الامريكية الملاحقات القانونية والقضائية.

وذكرت الوثيقة أن جميع العمليات العسكرية للولايات المتحدة بما في ذلك عمليات مكافحة التمرد، يحكمها القانون المحلي للولايات المتحدة، والقانون الدولي، ليشمل قانون الحرب، قانون السياسات واللوائح العامة، بما في ذلك سلطة نشر القوات وإجراء عمليات مكافحة التمرد في المقام الأول، والقوانين التي تنظمن سير العمليات، والقوانين التي تمول عمليات مكافحة التمرد، بما في ذلك معاملة المدنيين والمعتقلين، وتطبيق قواعد الاشتباك. والقوانين التي تحكم العلاقة بين الإدارة الأمريكية والدولة المضيفة من تجهيز وتدريب؛ والقوانين الجنائية الدولية، وقوانين النزاعات المسلحة غير الدولية.

وأكدت على المبادئ التي يجب ان يتحلى بها الجندي مثل مبدا التمييز (التمييز بين المدنيين والمقاتلين)؛ ومبدأ الشرف (العلم الأبيض يشير الى نهاية الحرب والاستسلام)؛ والمبادئ الإنسانية عامة.

[1] فرانك هارتي، **تفسير حرب العراق**، ط1، دراسات مترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة. 2014، ص435.

[2] علاء عبد الحفيظ، **مرجع سابق**، ص 219.

المبحث الثالث: تحليل وثيقة الدليل الميداني:

من خلال وثيقة الدليل الميداني تبين لنا كيفية معالجتها للتمرد وعمليات التمرد؛ حيث: تكون عبر جهود شاملة واستراتيجية متكاملة(سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وامنيا ودبلوماسيا وبمستوى اقل عسكريا) ومن خلال مجوعة من الأساليب؛ بدءا بالإصلاح السياسي، وبناء الدولة، ونشر الديمقراطية، والدعم الاقتصادي، والقضاء على المشاكل الاجتماعية، وعمليات كسب العقول والقلوب من اجل انهاء حالة التمرد، اما النهج العسكري فيكون للضرورة فقط. وتكون من خلال الضربات الجوية. أو بناء جيوش الدولة المضيفة مع استعمال التكنلوجيا العالية. وتكون التدخلات محدودة وسريعة، مع العمل عبر التحالفات لتقسيم الأعباء والجهود. وكذا انشاء قوانين وقرارات دولية في دعم مكافحة التمرد من خلال المحافل الدولية، والاتفاقيات، والعقوبات، بمختلف اشكالها.

فبعد عملية تحليل مضمون الوثيقة والعمليات الإحصائية، ظهر لنا جليا وجهة نظر الوثيقة وكيفية تعاملها مع التمرد. إذ تعطي الجانب الأكبر للنهج غير العسكري من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل، مثل نشر الديمقراطية والعمل على كسب السكان والمتمردين. واعتبار أن النهج العسكري هو نهج يكون للضرورة فقط.

ومن خلال اسقاط الوثيقة على واقع السياسية الامريكية تبيّن لنا انسجامها مع رؤية الإدارة الامريكية. وخاصة مع سياسية أوباما الخارجية على مستوى العديد من النقاط. مثل مبدأ أوباما الانعزالي: اذ يعتبر أوباما البيئة الأمنية بيئة خطيرة. من خلال رفضه المطلق الدخول في أي حروب من خلال القوات البرية والتواجد على الأرض، ومحاولاته في الانسحاب من العراق وأفغانستان. أما القضاء على التمرد فيرى أنه يكون عبر وسائل غير عسكرية من خلال إضعافها واحتواءها والتعاون مع الحلفاء، وإصلاح النظم السياسية الهشة. أما التدخل العسكري فيكون للضرورة فقط عبر الضربات الجوية.

وتتواجد العديد من الأسباب التي جعلت من الوثيقة تنتهج هذا النهج غير العسكري في معالجتها للتمرد ومكافحته. إذ أن مراكز الفكر والمعاهد الامريكية بالرغم من استقلاليتها النسبية

إلا ان افكارها، ووثائقها وليدة لعوامل وظروف آنية. ومصالح إقليمية ودولية وعالمية وتنافسات داخل دواليب السلطة والأحزاب. فمن بين أهم الأسباب:

1. التكلفة المالية والبشرية العالية للحروب: الحربين في أفغانستان والعراق، فلقد استهلكا 864 بليار من المصروفات المباشرة منذ 2001[1].
2. التدخل في العراق وأفغانستان هو الذي أدى الى وجود العديد من التنظيمات الإرهابية، وساهم في انتشار عدم الاستقرار في العالم.
3. الازمة العالمية الكبيرة الدولية لسنة 2008.[2]
4. الانتشار الكبير لموجة الكره والعدائية في شعوب العالم للولايات المتحدة الامريكية، بسبب تواجدها في اوطانهم.
5. انتقاص الهيبة الأمريكية مع توجه العالم نحو التعددية القطبية، إذ أصبحت الدول المعادية لا تبالي بالردع والتهديد بالعقوبات الامريكية لها. بسبب المستنقع الافغاني والعراقي.
6. انخفاض مستوى النفقات الخارجية ومستوى الدعم المالي لنشاطات دعم الديمقراطية والتنمية الدولية[3].

نقدم رؤية نقدية للوثيقة فبالرغم من كل الأساليب التي قدمتها ومحاولاتها في حل مشكلة التمرد إلا انها لا يجعلها تخلو من النقائص والتي تتمثل مجملها في:

- ما مدى ملائمة دروس الوثيقة (الإصلاحات السياسية والدعم الموجه للدول و....) في البيئة الأمنية وخاصة في المناطق الوعرة والقاسية والتي يجري فيها الصراع. بحيث تكون ملاذا وتوفر تغطية واخفاء للمتمردين.
- الإصلاح السياسي مع العمل العسكري يكون مكلفا ماديا ويأخذ الكثير من الوقت، مما يعطي للتمرد فرصة للتكاثر والتعاظم.
- العديد من وصفات الإصلاح لمكافحة الفساد والبيروقراطية تكون أكثر تهديد للنظام ومؤيديه أكثر منها تهديدا للتمرد (اصلاح النظم في السعودية مثلا).

[1] الزبيدي نصير مطر، **مرجع سابق**، ص104.
[2] **نفس المرجع**، ص218
[3] حارث حسن، السياسية الامريكية تجاه تنظيم داعش، **مجلة سياسيات عربية**، الامارات، العدد 16، 2015، ص 33.

- لا وجود لضمانات بأن الدول المدعمة ماليا سوف تعالج قضاياها، وتعتمد على الإصلاحات.
- حكومة البلد المضيف لن تتماشى بالضرورة مع مصالح واولويات الولايات المتحدة. فلكل دولة مصالحها الخاصة وفي بعض الأحيان نجد تصادم للأهداف والرؤى.
- العديد من المساعدات الاقتصادية يجعل الوضع أسوأ: لأنها تقتل الحوافز ودوافع البلد المضيف في هزيمة التمرد، وتستعملها في غالب الأحيان حكومات البلد المضيف المتسمة بالدكتاتورية والبيروقراطية في حماية نفسها.
- في كثير من الأحيان تدعم الولايات المتحدة حكومات غير شرعية. مثل دعمها للسيسي في مصر. (لو كانت شرعية لما كان هناك تمرد).
- عجز الجيش العراقي الذي دربته القوات الامريكية على مواجهة داعش والفرار منه.
- تزويد جهة على جهة أخرى بالأسلحة يساعد على انتشارها مع إمكانية ان تصبح في ايدي المتمردين.
- تفاوض الولايات المتحدة الامريكية مع المتمردين يفقدها هيبتها كقوة عظمى وقوية.
- تزايد عدد الحروب وتنامي الفوضى بعد الانسحاب الأمريكي من الدول التي دخلها بنية مكافحة الإرهاب، وبعد جملة من الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية (حالة العراق).
- الضربات الجوية لا تحسم ابدا المعارك: بالرغم من تحديد قدرة التمرد في بعض الأحيان إلا انه يعود من خلال هجمات متعددة حتى داخل الولايات المتحدة (هجمات بوسطن).
- ازدياد عدد الدول الفاشلة والمنهارة بعد تطبيق وجهة نظر الوثيقة (من أربعة دول منهارة في عهد بوش الى سبعة دول منهارة في عهد أوباما والذي تتوافق سياسته مع الوثيقة).
- العديد من القوانين المفروضة من أجل تحديد المتمردين أعطت للإدارة الامريكية السلطة في معرفة خصوصيات المواطنين

الخاتمة

تتمثل وجهة النظر الرئيسية للوثيقة، من خلال عدم الخوض في الحروب إلا إذا اعتبر ذلك تهديدا يمس بالمصالح الامريكية او مصالح الحلفاء. وعليه فإن التدخل في الأساس يكون عبر أساليب غير عسكرية باعتبار ان البيئة الأمنية بيئة خطيرة ويصعب التكهن فيها ممثلة المذهب الانعزالي. ومحاولة عدم استخدام القوة العسكرية إلا للضرورة القصوى، من خلال التقنية والتكنلوجيا والطائرات بدون طيار، والعمليات الاستخبارية.

وقد تمثلت الجهود في إصلاح بيئة التهديد وإصلاح التهديد.

1. أما إصلاح بيئة التهديد، فيكون من خلال مجموعة إصلاحات سياسية بما فيها بناء مؤسسات قانونية وشرعية في نظر سكان الدولة المضيفة. وتدريب للجيوش والشرطة بغية انسحاب الجيوش الامريكية في الآجال القادمة، ويكون التدريب من قبل مستشارين عسكريين ونخبة في الجيش الأمريكي. وكذا المساعدة في انشاء أحزاب ومنظمات مدنية لاحتواء الشباب وتحويله الى عنصر فعال ومنتج. والعمل على القضاء على الفقر والبطالة والتهميش والمظالم. وكذا دعم الشباب بمنح وقروض لعمل تجاري وزراعي واستصلاح الأراضي. وبناء كذلك بيئة أمنية مستقرة تساعد في القضاء على المشاكل والآفات الاجتماعية.
2. أما إصلاح التهديد فيتمثل في عزل التمرد وتحييده عن دعم السكان له. ثم القيام بالتأثير عليهم، من خلال المعاملة الحسنة، والبرامج الاغرائية (برامج العفو). وحمايتهم قانونيا بعد الاستسلام. وتهديم البنية التحتية والاستيلاء على الأسلحة التي يحوزونها. والتفاوض معهم للسماع الى شكاويهم والعمل على اصلاح الأمور، وتحويلهم الى شباب صالح ومنتج من خلال التعليم وبناء الكفاءات المهنية.

تبقى القوة العسكرية الأمريكية هي الأداة الأولى في تعاملها مع التهديدات. إلا أنه من خلال أسلوب مقاربة العقول والقلوب والبعد الثقافي في معالجة التمرد، جعلت الوثيقة تعطي للقوة الامريكية بعدا آخر أثمر بنجاح نسبي في العراق ويتم استنساخه الآن في أفغانستان، بعد

سنوات من المعاناة وعدم الكفاءة في حروب مكافحة التمرد. وتبقى الوثيقة تسير في الوجهة الصحيحة من خلال اساليبها ومحاولتها القضاء على التمرد بالرغم من بعض النقائص، والمشاكل الموجودة دائما، لكن مع عمليات التخطيط والتقييم المستمر ستكون المكافحة أكثر نجاعة، ويقل التمرد والتهديد.

أولا: المعاجم والموسوعات

1. مختار عمر أحمد وآخرون، **معجم اللغة العربية**، ج 1، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

ثانيا: الكتب

2. ايفو دالدر وآخرون، **هلال الأزمات (الاستراتيجية الامريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير)**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.
3. أحمد طعيمه رشدي، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**، دار الفكر العربي. القاهر.2004.
4. بيترو غالبرين، **نهاية العراق**، تر: إياد أحمد.ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان. 2007.
5. عبد السلام رفيق، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، ط4، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015.
6. فرانك هارتي، **تفسير حرب العراق**، ط1، دراسات مترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2014.
7. ليزلي جيلب، **قواعد القوة**، تر: كمال السيد، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 2011.
8. مجموعة مؤلفين، **معضلة أفغانستان (طالبان والولايات المتحدة)**، تحرير: عبد العزيز الحيص، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014.
9. محمد الناصر عبادة، **سياسة الولايات المتحدة الامريكية وإدارة الأزمات الدولية (إيران، العراق، سورية، لبنا نموذجاً)**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2015.
10. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر،1997.
11. محمد علاء عبد الحفيظ، **المؤامة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية – التجربة الأمريكية نموذجاً**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

12. محمد نسيب اوجون واصلان مراد، **نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط-منظور دستوري حول العراق وأفغانستان-**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2014.

13. نصير مطر الزبيدي، **دور الأجهزة الاستخباراتية الامريكية في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي**.ط1.مكتب السودان، الخرطوم. 2013.

ثالثا: المجلات والمذكرات:

14. براين مايكل جنكيز، كيفية تشكيل الصرعات الحالية لمستقبل سوريا والعراق، **مؤسسة راند**. 2015.

15. جوان كول، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، **سلسلة محاضرات الامارات**. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،167، 2013/02/19.

16. حسن حارث، السياسة الامريكية تجاه تنظيم داعش، **مجلة سياسات عربية**، العدد 16.سبتمبر 2015.

17. محمد البشير بن طبة، **تحليل المحتوى في بحوث الاتصال**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، 2015.

18. محمد العنزي ماجد بن مسير، **مشروع ترجمة الابادة والقتل الجماعي، مكافحة الارهاب، مكافحة التمرد**، مذكرة غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.2015.

19. ليندا روبنسون، مستقبل قوات العمليات الخاصة الامريكية، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية** العدد 130، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014.

رابعا: ملتقيات:

20. بن عيشي بشير وغالم عبد الله، آثار العولمة على الأجهزة المصرفية-إشارة خاصة للمصارف الإسلامية-، **الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي.

خامسا: المقالات

21. منارة دمشق مصطلح التمرد **ما هو التمرد؟ تعريفه. استخدامه. كيفية مواجهته، وما الفرق بينه وبين الثورة**، تاريخ النشر: 2017/03/24 https://www.babonej.com/rebellion-definition-and-synonyms-1871.html

22. ايمان الحيارى، **كم عدد الجيش الأمريكي**، 2017/02/19، http://mawdoo3.com/%D9%83%D9%85_%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A.

23. محمد سيف الدين ارول، **الوجود العسكري الأمريكي في العراق**، 2017/02/06، https://ankasam.org/ar/author/ankasam/page/5/

24. الجزيرة، **ما هو التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية؟** 2017/03/23، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/1/6/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9

25. مركز أنباء الأمم المتحدة، **مجلس الامن يعتمد قرار بالأجماع حول مكافحة تمويل الإرهاب**، 2017/02/04،
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=25246

سادسا: المراجع الاجنبية:

- **Studies:**

26. Scott Moore ،The Basics of Counterinsurgency،**Small wars journal**, 2009.

27. Michael O'Hanlon, **America's History of Counterinsurgency**, Counterinsurgency and Pakistan Paper Series، The Brookings Institution, Washington.

- **Site:**

28. Shahzad Chaudhary, **counterterrorism vs counterinsurgency : understanding Obama's Afghanistan decision**, 06/03/2017, http://dc.medill.northwestern.edu/blog/2009/11/04/chaudhary_coinvct_1104/

29. Simon Pratt, **What is the difference between counter-insurgency and counter-terrorism**
, 02/03/2015, http://www.e-ir.info/2010/12/21/what-is-the-difference-between-counter-insurgency-and-counter-terrorism/

فهرس الأشكال:

الشكل	الصفحة
الرسم البياني رقم (1)	31

فهرس الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1	26
الجدول رقم 2	28
الجدول رقم 3	30

الموضوع:		الصفحة
مقدمة		
أهداف الدراسة		
أهمية الدراسة		
أسباب اختيار الدراسة		
الدراسات السابقة		
الإشكالية		
الفرضية		
المنهج		
مبررات الخطة		
الفصل الأول:	الإطار المفاهيمي لتحليل وثيقة مكافحة التمرد	7
مدخل تمهيدي:	التعريف بالوثيقة	8
المبحث الأول:	مفهوم مكافحة التمرد	9
المطلب الأول:	تعريف التمرد والمصطلحات المشابهة له	9
الفرع الأول:	تعريف التمرد	9
الفرع الثاني:	تعريف المصطلحات المشابهة له	12
المطلب الثاني:	تعريف مكافحة التمرد	13
المطلب الثالث:	تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية مع مكافحة التمرد	14
المبحث الثاني:	استراتيجيات مكافحة التمرد	17
المطلب الأول:	استراتيجيات مكافحة التمرد	17
المطلب الثاني:	المهام الاستراتيجية لمكافحة التمرد	19
المطلب الثالث:	العوامل التمكينة لمكافحة التمرد	21
المبحث الثالث:	نماذج لممارسي مكافحة التمرد	23
المطلب الأول:	نموذج ديفيد جالولا	23
المطلب الثاني:	ثغرات ايزنستات	24
المطلب الثالث:	أعمدة كيلكولن	25

الفصل الثاني:	الإطار التطبيقي لتحليل وثيقة مكافحة التمرد	26
المبحث الأول:	التفسير الكمي للوثيقة	26
المطلب الأول:	تحديد الفئات الموجودة في النص الأصلي	26
المطلب الثاني:	توزيع المحتويات الدلالية في النص الأصلي	28
المطلب الثالث:	التفسير الكمي للوثيقة	30
المطلب الرابع:	التعريف الإجرائي للفئات	31
المبحث الثاني:	التفسير الكيفي للوثيقة	32
المطلب الأول	فئة التهديدات والمخاطر	32
المطلب الثاني	فئة الأساليب غير العسكرية	38
المطلب الثالث	فئة الأساليب العسكرية	44
المطلب الرابع	فئة السياسيات الوطنية	48
المبحث الثالث:	تحليل وثيقة الدليل الميداني	51
الخاتمة		54
المراجع		56
فهرس الجداول والاشكال		60
الفهرس		

ملخص الدراسة:

تعبر هذه الدراسة عن تحليل مضمون وثيقة الدليل الميداني لمكافحة التمرد الصادرة من الجيش الأمريكي، عن كيفية معالجتها للتمرد، وتعتقد الوثيقة بأن البيئة الأمنية للعالم بيئة تتميز بالفوضى والشك واللايقين وصعوبة العمل فيها. وقد انتهت الوثيقة الى استعمال الإدارة الامريكية أدوات غير عسكرية من أجل معالجة أسباب وجود التمرد والعمل على إنهاءه. واستعمال الأساليب المدنية والثقافية وبناء مؤسسات الدولة، والقضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. مع الإبقاء على القوة العسكرية عند الضرورة من خلال قتل المتمردين والإرهابيين، والقضاء على البنية التحتية ومراكز الدعم التي يستندون عليها.

الكلمات المفتاحية:

التمرد، الأساليب العسكرية، الأساليب غير العسكرية، السياسات الوطنية، اللايقين، الفوضى، التهديد.

Study Summary

This study analyzes the content of the US Army FM Counterinsurgency Document on how to Processing theurgency. The document believes that the security environment of the world is chaotic, uncertain, and difficult. The document ended with the administration using non-military tools to processing the causes of the insurgency and eliminate the insurgency. The use of civil and cultural methods, the building of State institutions and the elimination of social, economic, political and security problems. While maintaining military force when necessary by killing insurgents and terrorists and eliminating the infrastructure and support centers on which they are based.

key words:

Insurgency, military tactics, non-military methods, national policies, uncertainty, chaos, threat.